

معيار المحاسبة المصري رقم (٤) المعدل ٢٠١٩
قائمة التدفقات النقدية

معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٢) المعدل ٢٠١٩
نصيب السهم فى الأرباح

معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٢) المعدل ٢٠١٩
نصيب السهم فى الأرباح
المحتويات

فقرات	
١	هدف المعيار
٢-١٤	نطاق المعيار
٥-٨	تعريفات
٩-٦٣	القياس
٩-٢٩	النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح
١٢-١٨	الأرباح
١٩-٢٩	الأسهم
٣٠-٦٣	النصيب المخفض للسهم فى الأرباح
٣٣-٣٥	الأرباح
٣٦-٤٠	الأسهم
٤١-٦٣	الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض
٤٥-٤٨	الخيارات والحقوق فى أسهم وما فى حكمهما <i>Options, warrants and their equivalents</i>
٤٩-٥١	الأدوات القابلة للتحويل <i>Convertible instruments</i>
٥٢-٥٧	الأسهم المشروطة القابلة للإصدار <i>Contingently issuable shares</i>
٥٨-٦١	العقود التى قد يتم تسويتها إما فى صورة أسهم عادية أو نقداً
٦٢	خيارات مشتراة <i>Purchased options</i>
٦٣	خيارات البيع المحررة <i>Written put options</i>
٦٤-٦٥	التعديلات بأثر رجعى لأرقام المقارنة المعروضة
٦٦-٦٩	العرض
٧٠-١٧٣	الإفصاح
	ملحق (أ)

معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٢) المعدل ٢٠١٩
نصيب السهم فى الأرباح

هدف المعيار

١- يهدف هذا المعيار إلى شرح القواعد التى يتحدد ويُعرض بموجبها معلومات عن "نصيب السهم فى الأرباح" بما يودى إلى تحسين مقارنة الأداء بين منشآت مختلفة عن نفس الفترة المحاسبية وبين فترات محاسبية مختلفة لنفس المنشأة. وبالرغم من وجود قيود على بيانات "نصيب السهم فى الأرباح" تنشأ بسبب اختلاف السياسات المحاسبية التى يمكن تطبيقها فى تحديد "الأرباح" فإن استخدام مقام محدد منفق عليه يحسن من التقارير المالية – لذا يركز هذا المعيار على "المقسوم عليه" فى المعادلة المستخدمة فى حساب نصيب السهم فى الأرباح.

نطاق المعيار

٢- يُطبق هذا المعيار على القوائم المالية المستقلة، أو القوائم المالية المجمعة، أو القوائم المالية المنفردة، المصدرة لجميع المنشآت.

٣- على المنشأة التى تفصح عن "نصيب السهم فى الأرباح" أن تقوم بحساب "نصيب السهم فى الأرباح" الخاص بها والإفصاح عنه بما يتفق مع هذا المعيار.

٤- عندما تقوم منشأة بعرض كل من القوائم المالية المجمعة والقوائم المالية المستقلة طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٤٢) "القوائم المالية المجمعة" ومعيار المحاسبة المصرى رقم (١٧) على الترتيب فإن الأمر يحتاج منها إلى عرض الإفصاحات التى يتطلبها هذا المعيار عن "نصيب السهم فى الأرباح" على أساس المعلومات التى تتضمنها القوائم المالية المستقلة.

٤/- تقوم المنشأة بعرض "نصيب السهم فى الأرباح" فى قائمة الأرباح أو الخسائر (الدخل) فقط.

تعريفات

- ٥- تستخدم المصطلحات التالية فى هذا المعيار طبقاً للمعنى المذكور قرين كل منها:
- الأثر المضاد للتخفيض: هو الزيادة فى نصيب السهم فى الأرباح أو النقص فى نصيب السهم من الخسارة الناشئة (أو الناشئ) من افتراض أن الأدوات القابلة للتحويل ستحول ، أو أن خيارات وعقود ضمانات حق (البيع / الشراء) ستُمارس ، أو أن أسهم عادية ستُصدر عند استيفاء شروط محددة.
- اتفاقية أسهم مشروطة: هى اتفاقية لإصدار أسهم تعتمد على تحقق شروط محددة.
- الأسهم العادية المشروطة القابلة للإصدار: هى أسهم عادية قابلة للإصدار بدون مقابل نقدى أو بمقابل نقدى ضئيل أو بأى مقابل آخر وذلك عند تحقق شروط محددة منصوص عليها فى اتفاقية أسهم مشروطة.
- الأثر العادى للتخفيض: هو النقص فى نصيب السهم فى الأرباح أو الزيادة فى نصيب السهم من الخسارة الناشئ (أو الناشئة) من افتراض أن الأدوات المالية القابلة للتحويل ستحول ، أو أن خيارات وعقود ضمانات حق (البيع / الشراء) ستُمارس ، أو أن أسهم عادية ستُصدر عند استيفاء شروط محددة.
- الخيارات والحقوق وما فى حكمهما: هى أدوات مالية تعطى الحق لحاملها فى شراء أسهم عادية.
- السهم العادى: هو أداة ملكية تعد حقوقها تاليةً لحقوق كافة فئات أدوات الملكية الأخرى.
- السهم العادى المحتمل: هو أداة مالية أو عقد آخر قد يمنح الحق لحامله فى امتلاك أسهم عادية.
- خيارات البيع على الأسهم العادية: هى عقود تعطى الحق لحاملها فى بيع أسهم عادية بسعر محدد خلال فترة معينة.
- ٦- تشارك الأسهم العادية فى صافى أرباح الفترة فقط بعدما تكون الأنواع الأخرى من الأسهم - مثل الأسهم الممتازة - قد شاركت فيها. وقد يكون لدى المنشأة أكثر من فئة واحدة من فئات الأسهم العادية علماً بأن كل فئة من فئات الأسهم العادية لها نفس الحقوق فى الحصول على توزيعات أرباح.
- ٧- من أمثلة الأسهم العادية المحتملة ما يلى:
- (أ) الالتزامات المالية أو أدوات حقوق الملكية (بما فى ذلك الأسهم الممتازة) القابلة للتحويل إلى أسهم عادية.
- (ب) الخيارات والحقوق فى الحصول على أسهم.
- (ج) الأسهم التى يحتمل إصدارها عند تحقق شروط ناتجة عن ترتيبات تعاقدية مثل تلك المتعلقة بشراء منشأة أو أنشطة أعمال "Businesses" أو أصول أخرى.
- ٨- تُستخدم فى هذا المعيار المصطلحات المُعرّفة فى معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٥) "الأدوات المالية: العرض" طبقاً للمعنى المحددة لكل منها فى فقرة "١١" من معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٥) ما لم يذكر صراحة على خلاف ذلك. ويُعرف معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٥) الأداة المالية والأصل المالى والالتزام المالى وأداة حقوق الملكية والقيمة العادلة كما يقدم إرشادات توضيحية عن كيفية تطبيق تلك التعريفات.

القياس

النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح

- ٩- على المنشأة أن تقوم بحساب قيم "النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح" وذلك بالنسبة للأرباح أو الخسائر المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم - وكذلك بالنسبة للأرباح أو الخسائر من العمليات المستمرة المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم إذا ما قامت المنشأة بعرض الأرباح أو الخسائر من العمليات المستمرة.
- ١٠- يتم حساب "النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح" وذلك بقسمة صافى الأرباح أو الخسائر المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للشركة الأم (البسط) على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة (المقام) .
- ١١- يتمثل الهدف من الإفصاح عن "النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح" فى تقديم مؤشر لقياس حصة كل سهم عادى من أسهم الشركة الأم فى أداء المنشأة خلال فترة التقرير (الفترة المالية).

الأرباح

- ١٢- من أجل حساب "النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح" فإن المبالغ المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم والتي تتمثل فى كل من:
- (أ) الأرباح أو الخسائر المنسوبة للمنشأة الأم من العمليات المستمرة.
- و(ب) الأرباح أو الخسائر المنسوبة للمنشأة الأم.
- ستكون هى المبالغ المحددة فى (أ) و(ب) أعلاه معدلة بالمبالغ التالية المتعلقة بالأسهم الممتازة المبوبة كحقوق ملكية (بعد خصم الأثر الضريبي لها):
- توزيعات أرباح تلك الأسهم الممتازة
 - والفروق الناتجة عن تسوية تلك الأسهم الممتازة
 - والآثار المماثلة الأخرى لتلك الأسهم الممتازة.

- أ-١٢ تتحدد للعاملين ولأعضاء مجلس الإدارة حصص فى الأرباح التى تقرر منشأة توزيعها وتخصص تلك الحصص من خلال قائمة توزيعات الأرباح شأنها فى ذلك شأن حصص المساهمين فى الأرباح تطبيقاً لأحكام قانون شركات الأموال رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما. وعندما يقترح مجلس إدارة منشأة مشروعاً لتوزيع الأرباح خلال الفترة التالية لتاريخ إعداد القوائم المالية الجارية للمنشأة وقبل تاريخ اعتماد تلك القوائم المالية للإصدار ويتضمن ذلك المشروع المقترح للتوزيع حصة للعاملين ومكافأة لأعضاء مجلس الإدارة فى الأرباح المقترح توزيعها عندئذ يمكن للمنشأة أن تخصص التوزيعات المقترحة للعاملين ولأعضاء مجلس الإدارة من مبالغ "الأرباح المعدلة" المشار إليها بالفقرة "١٢" أعلاه من هذا المعيار وذلك عند حساب "النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح" وبشرط أن تفصح صراحة عن أن المبالغ التى تم خصمها لازالت تحت اعتماد الجمعية العامة لمساهمي المنشأة على اعتبار أن الجمعية العامة هى وحدها التى تملك سلطة اعتماد تلك التوزيعات أو تعديلها أو رفضها طبقاً لأحكام ذات القانون. وقد تختلف حصص العاملين وأعضاء مجلس الإدارة فى الأرباح التى يقرر توزيعها خلال الفترة الجارية (التي تعد القوائم المالية فى نهايتها) عن المبالغ التى قد تكون المنشأة سبق وأن

خصمتها ضمن إفصاح "النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح" عن العام المنصرم (تحت اعتماد الجمعية العامة). وفى هذه الحالة يتعين على المنشأة أن تقوم بإعادة عرض معلومات المقارنة التى تظهر ضمن إفصاح العام الجارى وذلك بتسوية الفرق الناتج عن ذلك الاختلاف سواء بالإضافة إلى أو الخصم من مبالغ "الأرباح المعدلة" والمشار إليها فى الفقرة "١٢" أعلاه. وتسرى أحكام الفقرة "١٢" عند حساب مبالغ "الأرباح المعدلة" بالقوائم المالية المجمعة للمنشأة الأم والتى تدرج بها نتائج أعمال الشركات التابعة والشقيقة والمشروعات التى تخضع لسيطرة مشتركة. كما تسرى أحكام الفقرة "١٢" أيضاً عند حساب مبالغ "الأرباح المعدلة" فى القوائم المالية المستقلة للمنشأة الأم وكذا القوائم المالية المستقلة أو القوائم المالية المنفردة التى تعدها الشركات التابعة والشقيقة والمشروعات التى تخضع لسيطرة مشتركة حسب الأحوال.

١٣- تتضمن الأرباح أو الخسائر المحددة عن الفترة والمنسوبة لملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم كافة بنود الدخل والمصروف المنسوبة لملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم والمعترف بها خلال الفترة بما فى ذلك "عبء الضريبة وتوزيعات الأرباح" على الأسهم الممتازة المبوبة كالتزامات (راجع معيار المحاسبة المصرى رقم (١)).

١٤- يُعدّ مبلغ توزيعات أرباح الأسهم الممتازة (بعد الضريبة) المخصوم من أرباح أو خسائر الفترة هو:

(أ) المبلغ المعلن خلال الفترة من أى توزيعات أرباح للأسهم الممتازة غير مجمعة الأرباح (مخصوماً منه الضريبة).

(ب) المبلغ الواجب توزيعه خلال الفترة من أرباح الأسهم الممتازة المجمعة الأرباح (مخصوماً منه الضريبة) سواء أكان قد تم أو لم يتم الإعلان عن توزيعها. ولا يتضمن مبلغ توزيعات أرباح الأسهم الممتازة عن الفترة أية توزيعات للأسهم مجمعة الأرباح سددت أو أعلن عنها خلال الفترة الجارية وتتعلق بفترات سابقة.

١٥- إن الأسهم الممتازة - التى تتقرر بموجبها توزيعات أولية منخفضة لكى تُعوّض منشأة عن إصدار تلك الأسهم الممتازة بخصم ، أو التى يتقرر بموجبها توزيعات تفوق مثلتها السوقية فى فترات لاحقة لكى يُعوّض المستثمرين عن شراء تلك الأسهم الممتازة بعلاوة - يشار إليها فى بعض الأحيان بالأسهم الممتازة ذات العائد المتزايد "Increasing rate preference shares". ويتم استهلاك أى مبلغ أصلى لخصم أو علاوة إصدار تتعلق بـ "الأسهم الممتازة ذات العائد المتزايد" على الأرباح المحتجزة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلى "the effective interest method" وتعامل كتوزيعات ممتازة بغرض حساب "نصيب السهم فى الأرباح".

١٦- قد يتم إعادة شراء الأسهم الممتازة بموجب عرض مقدم من المنشأة لحاملى تلك الأسهم. وتمثل الزيادة فى القيمة العادلة للمقابل المدفوع لحاملى الأسهم الممتازة عن القيمة الدفترية للأسهم الممتازة عائداً بالنسبة لحاملى الأسهم الممتازة وتكلفتها على الأرباح المحتجزة للمنشأة. ويتم خصم هذا المبلغ عند حساب الربح أو الخسارة المنسوبة لملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم.

- ١٧- قد تشجع منشأة التحويل المبكر للأسهم الممتازة القابلة للتحويل من خلال التغييرات الإيجابية على شروط التحويل الأصلية أو بسداد مقابل إضافي. وتمثل الزيادة في القيمة العادلة للمدفع من الأسهم العادية أو أى مقابل آخر عن القيمة العادلة للأسهم العادية القابلة للإصدار بموجب شروط التحويل الأصلية عائداً بالنسبة لحاملي الأسهم الممتازة ، ويخصم عند حساب الربح أو الخسارة المنسوبة لملاك الأسهم العادية في المنشأة الأم.
- ١٨- تضاف أية زيادة في القيمة الدفترية للأسهم الممتازة عن القيمة العادلة للمقابل المدفوع في تسويتها عند حساب الربح أو الخسارة المنسوبة لملاك الأسهم العادية في المنشأة الأم.

الأسهم

- ١٩- من أجل حساب "النصيب الأساسي للسهم في الأرباح" يكون عدد الأسهم العادية هو المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة.
- ٢٠- يعكس المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة احتمالية أن يتغير مبلغ رأس مال المساهمين خلال الفترة نتيجة وجود عدد أكبر أو أقل من الأسهم القائمة في أى وقت. ويمثل المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة: عدد الأسهم العادية القائمة أول الفترة على أن تُعدّل بعدد الأسهم العادية التي أُعيد شرائها (أسهم الخزينة) أو أُصدرت بمعرفة المنشأة خلال الفترة ومضروبة في عامل الوقت المرجح. ويمثل عامل الوقت المرجح عدد الأيام التي يظل فيها عدد الأسهم قائماً منسوبةً إلى إجمالي عدد أيام الفترة ، ويعد التقريب المعقول للمتوسط المرجح أمراً مقبولاً في كثير من الحالات.
- ٢١- مع مراعاة عدم الإخلال بأحكام القوانين واللوائح المحلية السارية - تُدرج عادةً الأسهم ضمن المتوسط المرجح لعدد الأسهم اعتباراً من التاريخ الذي يعترف فيه بالمبلغ المستحق مقابل إصدار الأسهم (عادةً ما يكون تاريخ إصدار الأسهم) - ومثال ذلك:
- (أ) تدرج الأسهم العادية المصدرة مقابل مبالغ نقدية عندما تكون النقدية مستحقة الاستلام.
- و(ب) تدرج الأسهم العادية المصدرة نتيجةً لإعادة الاستثمار الاختياري لتوزيعات الأرباح - في أسهم عادية أو ممتازة - وذلك عندما تبدأ المنشأة في سداد التوزيعات.
- و(ج) تدرج الأسهم العادية المصدرة نتيجة تحويل أداة دين إلى أسهم عادية اعتباراً من التاريخ الذي تتوقف فيه الفوائد عن التراكم (أى عن الاستحقاق).
- و(د) تدرج الأسهم العادية المصدرة عوضاً عن الفوائد على أصل أو عن أدوات مالية أخرى وذلك من التاريخ الذي تتوقف فيه الفوائد عن التراكم (أى عن الاستحقاق).
- و(هـ) تدرج الأسهم العادية المصدرة في مقابل تسوية التزام على منشأة وذلك من التاريخ الذي تجرى فيه التسوية.
- و(و) تدرج الأسهم العادية المصدرة كمقابل لاقتناء أصلٍ (بخلاف النقدية) وذلك من التاريخ الذي يتم فيه الاعتراف بالاقتناء.
- و(ز) تدرج الأسهم العادية المصدرة مقابل خدمات يتم تقديمها إلى المنشأة وذلك عند تقديم أو تأدية تلك الخدمات.
- ويتحدد التوقيت الذي تدرج فيه الأسهم العادية بناءً على الشروط والأحكام المتعلقة بإصدار تلك الأسهم. ويجب إعطاء عناية خاصة لجوهر أى عقد مرتبط بالإصدار.

٢٢- تُدرج الأسهم العادية المصدرة كجزء من مقابل الشراء المُحوّل - فى معاملة لتجميع الأعمال - ضمن المتوسط المرجح لعدد الأسهم اعتباراً من تاريخ الاقتناء ، وذلك لأن المنشأة المقتنية تدرج أرباح وخسائر المنشأة المقتناة فى قوائم الدخل والدخل الشامل الخاصة بها اعتباراً من تاريخ الاقتناء.

٢٣- عند حساب "النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح" تُدرج الأسهم العادية التى سوف يتم إصدارها عند تحويل "أداة قابلة للتحويل الإلزامى" وذلك اعتباراً من التاريخ الذى يتم فيه إبرام العقد المتعلق بالأداة.

٢٤- تُعامل "الأسهم المشروطة القابلة للإصدار" كأسهم قائمة وتدرج فى حساب "النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح" فقط اعتباراً من التاريخ الذى تستوفى فيه كافة الشروط الضرورية (أى عندما تكون الأحداث قد وقعت). ولا تعد الأسهم التى يتوقف إصدارها فقط على مرور الوقت "أسهماً مشروطة قابلة للإصدار" وذلك لأن مرور الوقت هو من الأمور اليقينية التى لا ريب فيها. ولا تعامل الأسهم العادية القائمة "القابلة للاستعادة بشروط معينة" (أى التى تخضع للاستدعاء) كأسهم قائمة ويتم استبعادها عند حساب "النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح" حتى يحل التاريخ الذى لا تصبح فيه تلك الأسهم خاضعة للاستدعاء.

٢٥- ملغاة.

٢٦- يُعدّل المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة ولكل الفترات المعروضة ليعكس كافة الأحداث - بخلاف ما يتعلق منها بتحويل الأسهم العادية المحتملة - التى غيرت من عدد الأسهم العادية القائمة دون تغييرٍ مقابل فى موارد المنشأة.

٢٧- قد تُصدَر أسهم عادية أو قد يتم تخفيض عدد الأسهم العادية القائمة دون أن يصاحب ذلك تغيير مقابل فى الموارد ومثال ذلك:

(أ) الرسمة^١ أو إصدار أسهم منحة (يشار إليهما فى بعض الأحيان بالأسهم المجانية).

(ب) وجود عنصر مجانى فى أى إصدار آخر مثلما يحدث عندما تتضمن حقوق الاكتتاب للمساهمين الحاليين عنصراً مجانياً.

(ج) تجزئة الأسهم.

(د) التجزئة العكسية للأسهم (دمج الأسهم).

٢٨- عند إصدار رأس مال خصماً على الأرباح المرحلة أو الاحتياطيات ، أو عند إصدار أسهم مجانية أو عند تجزئة الأسهم - تصدر أسهم عادية للمساهمين الحاليين بدون مقابل إضافى وبالتالي يزيد عدد الأسهم العادية القائمة دون زيادة فى موارد المنشأة. وفى هذه الحالة يجب تعديل عدد الأسهم العادية التى كانت قائمة قبل هذا الحدث بنسبة التغير فى عدد الأسهم العادية القائمة كما لو كان هذا الحدث قد تم فى بداية أقدم فترة مالية معروضة فى القوائم المالية^٢. وعلى سبيل المثال: فى حالة إصدار "سهمين مقابل كل سهم" كتوزيعات أسهم مجانية - عندئذٍ يتم ضرب عدد الأسهم العادية القائمة قبل ذلك الإصدار X "٣" للوصول إلى إجمالى عدد الأسهم العادية الجديد أو ضربها X "٢" للوصول إلى عدد الأسهم العادية الإضافية.

٢٩- يترتب عادةً على دمج الأسهم العادية تخفيض عدد الأسهم العادية القائمة دون أن يصاحب ذلك تخفيض مقابل فى موارد المنشأة. ومع ذلك فعندما يكون التأثير الشامل لمعاملة دمج الأسهم هو بمثابة إعادة شراء سهم بالقيمة العادلة عندئذٍ يكون التخفيض فى عدد الأسهم القائمة هو نتيجةً لتخفيض مقابل فى الموارد - مثلما يحدث عندما تكون عملية دمج الأسهم مقترنة بتوزيع كوبون خاص - وعندئذٍ يُعدّل المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة - التى تحدث بها معاملة الدمج المقترنة بتوزيع الكوبون الخاص - بالتخفيض فى عدد الأسهم العادية وذلك اعتباراً من التاريخ الذى يتم فيه الاعتراف بتوزيع الكوبون الخاص.

النصيب المخفض للسهم فى الأرباح

٣٠- على المنشأة أن تقوم بحساب قيمة "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" وذلك بالنسبة للأرباح أو الخسائر المنسوبة لملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم ، وكذلك بالنسبة للأرباح أو الخسائر من العمليات المستمرة المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم إذا ما قامت المنشأة بعرض الأرباح أو الخسائر من العمليات المستمرة.

٣١- من أجل حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" فعلى المنشأة أن تُعدّل الأرباح أو الخسائر المنسوبة لملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم وكذا المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة وذلك بالآثار الناتجة عن كافة الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض (المُخَفِّضَة).

^١ يختلف معنى الرسمة الوارد فى إطار معيار المحاسبة المصرى رقم (١٤) تكاليف الاقتراض" عن المعنى المقصود فى هذه الفقرة وأى فقرات أخرى بهذا المعيار حيث تعنى هنا إصدار أسهم رأس مال دون أن تقابلها زيادة فى موارد المنشأة وهو معنى مماثل للأسهم المجانية. وقد تتم الرسمة على سبيل المثال وذلك بإصدار أسهم عادية تحويلاً من أرباح مرحلة أو احتياطيات.

^٢ يعنى ذلك تعديل عدد الأسهم العادية لرأس المال القائمة ضمن الأرصدة الافتتاحية لأرقام المقارنة المعروضة بالقوائم المالية وذلك بنفس نسبة التغير فى عدد الأسهم التى حدثت خلال الفترة الجارية.

٣٢- يتوافق الهدف من حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" مع الهدف من حساب "النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح" فى أنه يقدم مؤشراً لقياس نصيب كل سهم عادى فى أداء المنشأة - ولكنه يأخذ فى اعتباره تأثير كافة "الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض" القائمة خلال الفترة - ونتيجة لذلك:-

(أ) تُعدّل الأرباح أو الخسائر المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم وذلك بتعليقها بقيمة "توزيعات الأرباح والفوائد" المعترف بها خلال الفترة والتي تتعلق بالأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض (وذلك بعد خصم الضريبة منها) - كما تُعدّل تلك الأرباح أو الخسائر أيضاً بأى تغييرات أخرى فى الدخل أو المصروفات والتي قد تنتج من تحويل "الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض" إلى أسهم عادية.

(ب) يُعدّل المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة وذلك بتعليقه بالمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية الإضافية التي كانت ستنشأ بافتراض تحويل كافة "الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض" إلى أسهم عادية.

الأرباح

٣٣- من أجل حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" تقوم المنشأة بتعديل الأرباح أو الخسائر المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم كما تم احتسابها طبقاً للفقرة "١٢" بالمبالغ التالية (بعد خصم الضريبة):

(أ) أية توزيعات أو بنود أخرى متعلقة بـ "الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض" قد خصمت عند تحديد الأرباح أو الخسائر المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم كما تم حسابها طبقاً للفقرة "١٢".

(ب) أية فوائد معترف بها خلال الفترة وتعلق بـ "الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض".

(ج) أى تغييرات أخرى فى بنود الدخل أو المصروف قد تنجم عن تحويل "الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض".

٣٤- بعدما يتم تحويل "الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض" إلى أسهم عادية لا تنشأ البنود المحددة فى الفقرة ٣٣ (أ)-(ج) مجدداً - وبدلاً من ذلك - يصبح للأسهم العادية الجديدة المحوّلة الحق فى المشاركة فى الأرباح أو الخسائر المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم. ولذلك فإن الأرباح أو الخسائر المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم والمحسوبة وفقاً للفقرة "١٢" تُعدّل بالبنود المحددة فى الفقرة ٣٣ (أ)-(ج) وبأية ضرائب متعلقة بها. وتتضمن المصروفات المرتبطة بـ "الأسهم العادية المحتملة" تكاليف المعاملة والخصم والتي يتم المحاسبة عنهما طبقاً لطريقة الفائدة الفعلية (راجع الفقرة "٩" من معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٦) "الأدوات المالية - الاعتراف والقياس").

٣٥- قد يؤدي تحويل "الأسهم العادية المحتملة" بالتبعية إلى تغييرات فى بنود الدخل أو المصروف - فعلى سبيل المثال: قد يؤدي التخفيض فى مصروف الفائدة المرتبط بـ "الأسهم العادية المحتملة" - إذا ما تم تحويلها لأسهم عادية - وما ينتج عن ذلك من زيادة فى الربح أو تخفيض فى الخسارة إلى زيادة فى العبء المتعلق بنظام "مشاركة العاملين فى الأرباح". ولأغراض حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" تُعدّل الأرباح أو الخسائر المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم بمثل تلك النوعية من التغييرات على بنود الدخل أو المصروف.

الأسهم

- ٣٦- من أجل حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" ينبغى أن يكون عدد الأسهم العادية هو المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية والمحسوب طبقاً للفترتين "١٩" و"٢٦" - مضافاً إليه المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية التى من شأنها أن تُصدر عند تحويل كافة "الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض" إلى أسهم عادية. وتعتبر المنشأة أن "الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض" قد تم تحويلها إلى أسهم عادية فى بداية الفترة أو فى التاريخ الذى تُصدر فيه الأسهم العادية المحتملة - إذا كان ذلك التاريخ تالياً لبداية الفترة.
- ٣٧- ينبغى تحديد "الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض" لكل فترة معروضة بشكل مستقل. ومن ثم فلا يمكن النظر إلى عدد "الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض" عن الفترة المنقضية من العام حتى تاريخه على أنها تمثل متوسطاً مرجحاً لعدد "الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض" والمدرجة فى المعادلة المتعلقة بكل فترة دورية^٣.
- ٣٨- يتم ترجيح الأسهم العادية المحتملة طبقاً للفترة التى تكون فيها تلك الأسهم قائمة. وتدرج "الأسهم العادية المحتملة" التى يتم إلغاؤها أو سقوط الحق فى ممارستها خلال الفترة فى حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" عن ذلك الجزء من الفترة التى كانت قائمة خلاله فقط. وبالنسبة للأسهم العادية المحتملة التى تُحوّل إلى أسهم عادية خلال الفترة فإنها تدرج عند حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" من بداية الفترة وحتى تاريخ التحويل - واعتباراً من تاريخ التحويل فإن الأسهم العادية الناشئة عن ذلك التحويل تدرج فى حساب كل من "النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح" و"النصيب المخفض للسهم فى الأرباح".
- ٣٩- يتحدد عدد الأسهم العادية التى من شأنها أن تُصدر عند تحويل "الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض" وذلك على أساس شروط "الأسهم العادية المحتملة". وفى حالة وجود أكثر من أساس للتحويل يفترض استخدام معدل التحويل أو سعر الممارسة الذى يحقق أقصى استفادة من وجهة نظر حامل الأسهم العادية المحتملة.
- ٤٠- قد تُصدر شركة تابعة أو مشروع مشترك أو شركة شقيقة - إلى أطراف أخرى بخلاف المنشأة الأم أو صاحب الحصة فى المشروع المشترك أو المستثمر - أسهماً عادية محتملة قابلة للتحويل إما إلى أسهم عادية للمنشأة التابعة أو المشروع المشترك أو المنشأة الشقيقة ، أو إلى أسهم عادية للمنشأة الأم أو صاحب الحصة فى المشروع المشترك أو المستثمر (الذين يعرضون قوائم مالية). فإذا كان لهذه الأسهم العادية المحتملة للشركة التابعة أو المشروع المشترك أو الشركة الشقيقة تأثيراً مُخفّضاً على "النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح" للمنشأة التى تعرض قوائم مالية عندئذٍ تُدرج تلك الأسهم المحتملة فى حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح".

^٣ يعنى هذا أن عدد "الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض" لمنشأة ما فى نهاية الربع الثالث من العام - مثلاً - يجب أن تتحدد عن فترة التسعة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ معزل عن الفترات الأخرى - وعلى المنشأة ألا تقوم بتحديد هذا العدد على أساس حساب متوسط مرجح لعدد الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض" باستخدام المتوسطات المرجحة لعدد الأسهم القائمة التى توصلت إليها فى نهاية كل ثلاثة أشهر على حده.

الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض

٤١- يجب النظر إلى الأسهم العادية المحتملة على أنها مؤدية للتخفيض فقط عندما يكون تحويلها إلى أسهم عادية من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض نصيب السهم في أرباح (أو زيادة نصيب السهم من خسائر) العمليات المستمرة.

٤٢- تستخدم المنشأة "الأرباح أو الخسائر من العمليات المستمرة" المنسوبة للمنشأة الأم "كرقم حاكم" لتحديد ما إذا كانت الأسهم العادية المحتملة هي أسهم مؤدية للتخفيض أو مضادة للتخفيض. وتُعدّل الأرباح أو الخسائر من العمليات المستمرة المنسوبة للمنشأة الأم طبقاً للفقرة رقم "١٢" ولا تدخل فيها البنود الخاصة بالعمليات غير المستمرة.

٤٣- تُعدّ الأسهم العادية المحتملة أسهماً ذات أثر "مضادٍ للتخفيض" عندما يكون تحويلها إلى أسهم عادية من شأنه أن يؤدي إلى زيادة نصيب السهم من أرباح (أو إلى تخفيض نصيب السهم من خسائر) العمليات المستمرة. وعند حساب "النصيب المخفض للسهم في الأرباح" فلا يفترض تحويل أو ممارسة (أو إصدار آخر بخلاف التحويل أو الممارسة) أسهم عادية محتملة من التي سيكون لها أثر مضاد للتخفيض على "نصيب السهم في الأرباح".^٤

٤٤- من أجل تحديد ما إذا كانت الأسهم العادية المحتملة "مؤدية للتخفيض" أو "مضادة للتخفيض" - يُنظر لكل إصدار أو سلسلة من الأسهم العادية المحتملة بشكل منفصل بدلاً من النظر إليها بشكل إجمالي. وقد يؤثر التسلسل الذي يُنظر به إلى الأسهم العادية المحتملة على تحديد ما إذا كانت تلك الأسهم مؤدية للتخفيض من عدمه. ولهذا فمن أجل تعظيم تأثير التخفيض على "النصيب الأساسى للسهم في الأرباح" إلى أقصى حد ممكن يُنظر إلى كل إصدار أو سلسلة من الأسهم العادية المحتملة بتسلسل يعكس ترتيب الأسهم من الأكثر تسبباً في التخفيض إلى الأقل تسبباً فيه (أي تُدرج الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض ذات "أقل عائد على كل سهم إضافي" في حساب النصيب المخفض للسهم في الأرباح قبل أن تدرج الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض ذات "العائد الأعلى على كل سهم إضافي". وبصفة عامة تدرج أولاً الخيارات والحقوق في الأسهم العادية لأنها لا تؤثر على بسط المعادلة.

الخيارات والحقوق في أسهم وما في حكمهما Options, warrants and their equivalents

٤٥- من أجل حساب "النصيب المخفض للسهم في الأرباح" ، فعلى المنشأة أن تفترض قيام حاملي الخيارات والحقوق (في الأسهم العادية للمنشأة) بممارسة تلك الخيارات والحقوق المؤدية للتخفيض. ويُنظر للمتحصلات المُفترضة من ممارسة تلك الأدوات المالية كما لو كانت قد تم استلامها من إصدار أسهم عادية وفقاً لمتوسط سعر السوق للأسهم العادية خلال الفترة. هذا ويعالج الفرق بين عدد الأسهم العادية المصدرة^٥ ، وعدد الأسهم العادية التي كانت من شأنها أن تصدر وفقاً لمتوسط سعر السوق للأسهم العادية خلال الفترة وذلك على إنها تمثل إصداراً لأسهم عادية بدون مقابل.

^٤ أى أنه عندما تقوم المنشأة بحساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم بغرض تحديد "النصيب المخفض للسهم في الأرباح" فيجب عليها ألا تفترض تحويل أو ممارسة أو إصدار أى من الأسهم العادية المحتملة إذا تبين لها أن تحويل أو ممارسة أو إصدار تلك الأسهم سيكون له أثر مضاد للتخفيض.

^٥ إن لفظ "الأسهم المصدرة" في سياق هذه الفقرة يقصد بها عدد الأسهم العادية القابلة للإصدار طبقاً لما تنص عليه صراحة شروط عقود الخيارات أو الحقوق التي تنظمها - وهى الأسهم التي قد تصدر فعلاً في حالة قيام حاملي تلك الأدوات المالية بممارسة حقوقهم بالكامل في الأسهم العادية المصدرة للمنشأة.

٤٦- تُعدّ الخيارات والحقوق فى الأسهم المصدرة لمنشأة "مؤديةً للتخفيض" إذا كان من شأنها أن تؤدى إلى إصدار أسهم عادية بأقل من متوسط سعر السوق للأسهم العادية خلال الفترة. وتكون قيمة التخفيض هى متوسط سعر السوق للأسهم العادية خلال الفترة مخصوماً منه سعر الإصدار.

ومن ثم فمن أجل حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" تُعامل الأسهم العادية المحتملة على أنها تتكون من العنصرين التاليين معاً:-

(أ) عقد لإصدار عدد معين من الأسهم العادية وفقاً لمتوسط سعرها السوقى خلال الفترة. ويفترض أن تكون تلك الأسهم مُسَعَّرة بشكل عادل وأنها لا تمثل أسهم مؤدية للتخفيض ولا مضادة للتخفيض ويتم تجاهلها عند حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح".

(ب) عقد لإصدار باقى الأسهم العادية بدون مقابل. ولا تُؤلّد تلك الأسهم العادية أية متحصلات ولا يكون لها تأثير على الأرباح أو الخسائر المنسوبة إلى الأسهم العادية القائمة ، ولذلك تعد تلك الأسهم "مؤدية للتخفيض" وتضاف إلى عدد الأسهم العادية القائمة عند حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح".

٤٧- يكون للخيارات والحقوق تأثيراً مخفضاً فقط عندما يتجاوز متوسط السعر السوقى للأسهم العادية خلال الفترة سعر الممارسة للخيارات أو الحقوق (أى عندما يكون سعر ممارسة تلك العقود أقل من سعر السوق - "in the money"). ولا تقوم المنشأة بتعديل "نصيب السهم فى الأرباح" - الذى سبق لها عرضه - بأثر رجعى يعكس التغيرات فى أسعار الأسهم العادية.

٤٧أ- بالنسبة لخيارات الأسهم والترتيبات الأخرى - المتعلقة بالمدفوعات المبنية على أسهم والتي ينطبق عليها معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٩) "المدفوعات المبنية على أسهم" - فإن سعر الإصدار المشار إليه فى الفقرة "٤٦" وسعر الممارسة المشار إليه فى الفقرة "٤٧" يتضمن القيمة العادلة لأى سلع أو خدمات من المقرر توريدها للمنشأة فى المستقبل بموجب "عقد خيار الأسهم أو الترتيبات الأخرى" المتعلقة بالمدفوعات المبنية على أسهم.

٤٨- على المنشأة أن تعالج "خيارات الأسهم" ذات الشروط المحددة أو القابلة للتحديد وكذا الأسهم العادية التى لم يُكتسب الحق فيها بعد - والتى تخص العاملين بها - كخيارات عند حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" على الرغم من أن تحققها قد يكون مشروطاً باكتساب الحق فيها ، وتعامل المنشأة كلاهما كأسهم قائمة فى تاريخ المنح. وبالنسبة لخيارات الأسهم الممنوحة للعاملين والمبنية على أدائهم فإنها تعامل بمثابة "أسهم مشروطة قابلة للإصدار" وذلك لأن إصدارها يتوقف على استيفاء شروط محددة بالإضافة إلى مرور الوقت.

الأدوات القابلة للتحويل Convertible Instruments

٤٩- عند حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" يؤخذ فى الاعتبار "التأثير المخفض" للأدوات القابلة للتحويل وذلك طبقاً للفقرات "٣٣" و "٣٦".

٥٠- تُعدُّ الأسهم الممتازة القابلة للتحويل "مضادة للتخفيض" كلما كان مبلغ توزيع الربح المعلن لها أو المتراكم عنها فى الفترة الجارية لكل سهم عادى يمكن الحصول عليه عند التحويل يتجاوز "النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح". وبالمثل - يعد الدين القابل للتحويل "مضاد للتخفيض" كلما كانت فائدته (مخصوصاً منها الضريبية والتغيرات الأخرى فى الدخل أو المصروف) لكل سهم عادى يمكن الحصول عليه عند التحويل تتعدى "النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح".

٥١- قد يؤثر الاسترداد أو التحويل التحفيزى للأسهم الممتازة القابلة للتحويل فقط على جزء من الأسهم الممتازة القابلة للتحويل والتي كانت قائمة من قبل. وفى مثل تلك الحالات فإن الزيادة فى المقابل المشار إليها فى الفقرة رقم "١٧" تُنسب إلى الأسهم المستردة أو المحولة بغرض تحديد ما إذا كانت الأسهم الممتازة القائمة المتبقية هى أسهم "مؤدية للتخفيض". وتؤخذ الأسهم المستردة أو المحولة فى الاعتبار بمعزلٍ عن الأسهم التى لا تُسترد أو تُحول.

الأسهم المشروطة القابلة للإصدار Contingently issuable shares

٥٢- كما هو الحال عند حساب "النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح" فإن الأسهم العادية المشروطة القابلة للإصدار تُعامل كإسهم قائمة وتدرج عند حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" عندما تتحقق شروط إصدارها (أى إذا تمت الأحداث). وتدرج الأسهم المشروطة القابلة للإصدار من بداية الفترة (أو من تاريخ اتفاقية الأسهم المشروطة لو كان لاحقاً لبداية الفترة). وإذا لم تتحقق الشروط فإن عدد الأسهم المشروطة القابلة للإصدار التى تدخل فى حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" يعتمد على عدد الأسهم التى كان سيتم إصدارها لو كانت نهاية الفترة هى نهاية الفترة الشرطية. ولا يُسمح بتعديل أرقام المقارنة عندما تنتهى الفترة الشرطية دون أن تستوف الشروط.

٥٣- إذا كان شرط إصدار الأسهم هو تحقيق مستوى معين من الأرباح فى فترة معينة أو المحافظة عليه وتم تحقيق ذلك المستوى فى نهاية الفترة المعروضة ولكن كان يجب الحفاظ عليه لفترة إضافية تتعدى الفترة المعروضة ، عندئذٍ تعامل الأسهم العادية الإضافية باعتبارها قائمةً وذلك عند حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" إذا كان تأثيرها مُخفِضاً. وفى هذه الحالة فإن "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" يعتمد على عدد الأسهم العادية التى كان من شأنها أن تصدر لو كان مستوى العوائد فى نهاية الفترة المعروضة هو ما قد تحقق فى نهاية الفترة المشروطة. ولا تدخل مثل تلك "الأسهم العادية المشروطة القابلة للإصدار" فى حساب "النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح" وذلك حتى تنتهى الفترة المشروطة نظراً لأن العوائد قد تتغير فى أى فترة مستقبلية نتيجة لأن الشروط المطلوبة قد لا تكون كلها قد تحققت.

٥٤- قد يعتمد عدد الأسهم العادية المشروطة القابلة للإصدار على السعر السوقى للأسهم العادية فى المستقبل ، وفى هذه الحالة فإذا كان التأثير مخفضاً فإن حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" يعتمد على عدد الأسهم العادية التى من شأنها أن تصدر لو كان السعر السوقى للسهم فى نهاية الفترة المالية هو ما قد وصل إليه السعر السوقى للسهم فى نهاية الفترة المشروطة.

وإذا ما اعتمد الشرط على متوسط الأسعار السوقية للسهم على مدى فترة زمنية تتعدى نهاية الفترة المعروضة عندئذٍ يستخدم متوسط الأسعار السوقية للفترة المنقضية فى الحساب. ولا تدخل مثل تلك "الأسهم العادية المشروطة القابلة للإصدار" فى حساب "النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح" وذلك حتى تنتهى الفترة المشروطة لأن الشروط المطلوبة قد لا تكون كلها قد تحققت.

٥٥- وقد يعتمد عدد "الأسهم العادية المشروطة القابلة للإصدار" على تحقق عوائد مستقبلية وأسعار مستقبلية للأسهم العادية. وفى مثل تلك الحالات فإن عدد الأسهم العادية التى تدخل فى حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" سيعتمد على كلا الشرطين (أى الأرباح حتى نهاية الفترة الجارية والسعر السوقى الجارى للسهم فى نهاية تلك الفترة المالية). ولا تؤخذ "الأسهم العادية المشروطة القابلة للإصدار" فى الاعتبار عند حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" إلا إذا تحقق هذين الشرطين معاً.

٥٦- فى حالاتٍ أخرى قد يعتمد عدد "الأسهم العادية المشروطة القابلة للإصدار" على شرطٍ آخر بخلاف الأرباح أو أسعار السوق (مثل: افتتاح عدد معين من منافذ بيع بالتجزئة). وفى مثل تلك الحالات – وعلى افتراض أن يبقى الموقف الجارى للشرط دون تغيير حتى نهاية الفترة المشروطة – فعندئذٍ يتم حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" بأن تدرج عدد "الأسهم المشروطة القابلة للإصدار" على أساس مدى تحقق ذلك الشرط فى نهاية الفترة المالية الجارية.

٥٧- بالنسبة إلى "الأسهم العادية المحتملة المشروطة القابلة للإصدار" - بخلاف تلك المغطاة باتفاقية إصدار أسهم مشروطة مثل "الأدوات القابلة للتحويل المشروطة الإصدار" – فإنها تدخل فى حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" كما يلى:

(أ) تحدد المنشأة ما إذا كان بإمكانها أن تفترض أن الأسهم العادية المحتملة سيتم إصدارها على أساس الشروط المُحدَّدة لإصدارها وفقاً لأحكام الأسهم العادية المشروطة الواردة فى الفقرات من "٥٢" إلى "٥٦"

و(ب) إذا ما كان يتعين إدراج تلك الأسهم المحتملة ضمن "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" فإن المنشأة تقوم بتحديد تأثيرها على حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" وذلك إما بإتباع الأحكام الخاصة بالخيارات والحقوق الوارد ذكرها فى الفقرات من "٤٥" إلى "٤٨" أو الأحكام الخاصة بالأدوات القابلة للتحويل الوارد ذكرها بالفقرات من "٤٩" إلى "٥١" أو الأحكام الخاصة بالعقود التى يمكن تسويتها فى صورة أسهم عادية أو نقداً والوارد ذكرها بالفقرات من "٥٨" إلى "٦١" أو وفقاً لأى أحكام أخرى حسبما يكون ذلك ملائماً.

ومع ذلك فلاغراض حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" يراعى ألا يفترض ممارسة أو تحويل مثل تلك الأسهم المحتملة المشروطة إلا بعد أن يفترض ممارسة أو تحويل ما قد يكون قائماً من أسهم عادية محتملة مماثلة لها والغير معلق إصدارها على تحقق شروط معينة.

العقود التى قد يتم تسويتها إما فى صورة أسهم عادية أو نقداً

٥٨- إذا ما أبرمت منشأة عقداً يمكن تسويته إما فى صورة أسهم عادية أو نقداً حسب اختيار المنشأة، فعلى المنشأة أن تفترض أن العقد سيتم تسويته بإصدار أسهم عادية وأن تدرج الأسهم العادية المحتملة الناتجة من هذا الافتراض فى حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" إذا ما كان تأثير تلك الأسهم "مؤدياً للتخفيض".

٥٩- عندما يُعرض مثل ذلك العقد - للأغراض المحاسبية - كأصل أو التزام أو عندما يكون له مكونين أحدهما يمثل أداة حقوق ملكية والآخر التزام، فعلى المنشأة أن تقوم بتعديل البسط (فى المعادلة) بأية تغييرات فى الأرباح أو الخسائر من تلك التى كان يمكن لها أن تنشأ خلال الفترة لو كان ذلك العقد قد بُوِّبَ بالكامل كأداة حقوق ملكية. ويعد ذلك التعديل مماثلاً للتعديلات المطلوبة بالفقرة "٣٣".

٦٠- أما بالنسبة للعقود التى يمكن تسويتها إما فى صورة أسهم عادية أو نقداً حسب اختيار حامل الأداة، فعلى المنشأة أن تختار التسوية المؤدية للتخفيض ذات الأثر الأكبر من بين التسوية النقدية أو التسوية بأسهم وذلك عند حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح".

٦١- ومن أمثلة العقود التى يمكن تسويتها إما فى صورة أسهم عادية أو نقداً - أداة الدين التى تعطى للمنشأة فى تاريخ استحقاقها حقاً غير مشروط فى تسوية أصل الدين إما نقداً أو مقابل أسهم المنشأة ذاتها. ومن الأمثلة الأخرى على مثل تلك العقود - خيار البيع المُتعهِّد به "خيار مُحَرَّر من قبل المنشأة" والذى يعطى لحامله الخيار فى تسويته إما بأسهم عادية أو نقداً.

خيارات مشتراة Purchased Options

٦٢- لا تدخل عقوداً مثل خيارات البيع المشتراة وخيارات الشراء المشتراة (أى عقود الخيارات التى تحتفظ بها المنشأة على أسهمها العادية) فى حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" وذلك لأن أخذها فى الاعتبار من شأنه أن يكون له أثر "مضاد للتخفيض"^٦. وبصفة عامة فإن خيار البيع ما كان سيتم ممارسته إلا فقط لو كان سعر الممارسة أعلى من سعر السوق فى حين أن خيار الشراء ما كان سيتم ممارسته إلا فقط لو كان سعر الممارسة أقل من سعر السوق.

^٦ ويرجع السبب فى ذلك إلى ما قد يحدث من نقص فى عدد الأسهم العادية المصدرة للمنشأة إذا ما قررت المنشأة ممارسة ما لديها من عقود خيارات مشتراة سواء أكانت "خيارات بيع" أو "خيارات شراء" حيث سيترتب على ممارستها قيام المنشأة ببيع أسهمها لنفسها أو شراء أسهمها من نفسها - وبالتالي ففى كلتا الحالتين سيقبل عدد الأسهم فى بسط المعادلة بينما ستظل الأرباح على حالها مما يترتب عليه نشأة أثر "مضاد للتخفيض" من ممارسة المنشأة لتلك الخيارات.

خيارات البيع المحررة *Written Put Options*

٦٣- تؤخذ فى الاعتبار عند حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" إذا كانت ذات تأثير "مؤدى للتخفيض" ، العقود التى تتطلب من المنشأة إعادة شراء أسهمها مثل "خيارات البيع المحررة التى تتعهد المنشأة بموجبها بشراء أسهمها إذا ما طلب حامل الأسهم بيعها" أو "عقود الشراء المستقبلية لأسهم المنشأة ذاتها"

فإذا كانت تلك العقود قابلة للممارسة خلال الفترة أو كما يطلق عليها " *in the money*" (أى عندما يكون سعر الممارسة أو التسوية المنصوص عليه بتلك العقود أعلى من متوسط سعر السوق للسهم العادى عن تلك الفترة) يتم حساب التأثير المحتمل المؤدى للتخفيض فى "نصيب السهم فى الأرباح" كما يلى:

(أ) يُفترض أن المنشأة ستقوم فى بداية الفترة بإصدار عدداً من الأسهم العادية كافياً لجمع المقابل المنصوص عليه فى التعاقد (ويحسب ذلك العدد وفقاً لمتوسط السعر السوقى للسهم العادى خلال الفترة).

و(ب) يُفترض أن مقابل إصدار الأسهم المشار إليه فى الفقرة "٦٣أ" سيتم استخدامه فى الوفاء بشروط التعاقد (أى فى إعادة شراء الأسهم العادية بالعدد المقرر الحصول عليه وفقاً للعقد).

و(ج) تدرج الزيادة فى الأسهم العادية (أى الفرق بين عدد الأسهم العادية المفترض إصدارها وفقاً للفقرة "٦٣أ" وعدد الأسهم العادية المقرر الحصول عليها وفقاً للفقرة "٦٣ب") بالمعادلة المستخدمة فى حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح".

التعديلات بأثر رجعى لأرقام المقارنة المعروضة

٦٤- إذا زاد عدد الأسهم القائمة سواءً العادية منها أو المحتملة نتيجة للرسملة (أى على سبيل المثال نتيجة تحويل أرباح محتجزة أو احتياطات إلى رأس مال مصدر) أو بسبب إصدار أسهم مجانية أو بسبب تجزئة أسهم ، أو إذا نقص عددها نتيجة للتجزئة العكسية للأسهم "دمج الأسهم" - فينبغى تعديل كل من "النصيب الأساسى" و "النصيب المخفض" للسهم فى الأرباح عن كل الفترات المالية المعروضة وذلك بأثر رجعى. وإذا حدثت هذه التغييرات بعد تاريخ نهاية الفترة المالية ولكن قبل اعتماد القوائم المالية للإصدار فينبغى أن تُبنى المعادلات المستخدمة فى حساب وعرض "نصيب السهم فى الأرباح" فى تلك القوائم المالية وغيرها من القوائم المالية المعروضة (أى أرقام المقارنة المعروضة) على أساس العدد الجديد للأسهم. ويتعين الإفصاح عن حقيقة أن المعادلات المستخدمة تعكس مثل تلك التغييرات فى عدد الأسهم. بالإضافة إلى ما سبق ينبغى تعديل كل من "النصيب الأساسى" و"النصيب المخفض" للسهم فى الأرباح لكل الفترات المعروضة وذلك بـ "الأثار الناتجة عن الأخطاء" و"التسويات المترتبة على التغييرات فى السياسات المحاسبية" والتي تتم المحاسبة عنهما بأثر رجعى.

٦٥- لا تقوم المنشأة بتعديل "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" لأى فترة سابقة معروضة بأثر التغييرات فى الافتراضات المستخدمة فى معادلات حساب "نصيب السهم فى الأرباح" أو تحويل الأسهم العادية المحتملة إلى أسهم عادية^٧.

العرض

٦٦- على المنشأة أن تعرض فى قائمة الدخل "النصيب الأساسى والمخفض للسهم فى الأرباح" لكل من "الأرباح أو الخسائر من العمليات المستمرة والمنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم" و "الأرباح أو الخسائر المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم" عن الفترة المالية وذلك لكل فئة من فئات الأسهم العادية التى لها حق مختلف فى المشاركة فى أرباح الفترة. وعلى المنشأة أن تعرض "النصيب الأساسى والمخفض للسهم فى الأرباح" بنفس القدر من الأهمية عن كافة الفترات المعروضة.

٦٧- يُعرض "نصيب السهم فى الأرباح" لكل فترة تعرض عنها قائمة دخل. وإذا ما شهدت فترة واحدة على الأقل نشأة "نصيب مخفض للسهم فى الأرباح" فيجب أن يتم احتسابه لكل الفترات المعروضة حتى ولو تساوى مع "النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح". وإذا تساوى "نصيب السهم الأساسى فى الأرباح" مع "نصيب السهم المخفض فى الأرباح" فمن الممكن أن يتحقق العرض المزدوج لهذين المؤشرين وذلك فى سطر واحد فى قائمة الدخل المشار إليها بالفقرة "٦٧" أدناه^٨.

^٧ يعنى ذلك أنه لا حاجة للمنشأة لأن تعيد عرض "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" الذى يظهر ضمن أرقام المقارنة للفترة الجارية والذى سبق لها أن أفصحت عنه خلال الفترات المالية السابقة المعروضة إذا شهدت الفترة المالية الجارية تغييرات على الافتراضات التى سبق للمنشأة استخدامها عند حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" خلال تلك الفترات السابقة أو إذا تم تحويل الأسهم العادية المحتملة التى كانت قائمة فى نهاية الفترات السابقة المعروضة إلى أسهم عادية خلال الفترة الجارية.

^٨ بأن يكون المسمى المستخدم للإفصاح عن هذين المؤشرين فى ذلك السطر هو - على سبيل المثال - "النصيب الأساسى والمخفض للسهم فى الأرباح"

٦٧- أ- تقوم المنشأة بعرض النصيب الأساسى والمخفض للسهم فى الأرباح وفقاً لمتطلبات الفقرتين "٦٦" و "٦٧" فى قائمة الدخل المنفصلة كما تم وصفها فى الفقرة "١٠" من معيار المحاسبة المصرى رقم (١).

٦٨- فى حالة وجود عمليات غير مستمرة لمنشأة فعلى المنشأة أن تفصح عن مبالغ النصيب الأساسى والمخفض للسهم من الأرباح للعمليات غير المستمرة إما فى قائمة الدخل أو فى الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

٦٨- أ- تقوم المنشأة بعرض النصيب الأساسى والمخفض للسهم فى الأرباح للعمليات غير المستمرة وفقاً لمتطلبات الفقرة "٦٨" فى قائمة الدخل المنفصلة كما تم وصفها فى الفقرة "٨١" من معيار المحاسبة المصرى رقم (١) أو فى الإيضاحات المتممة.

٦٩- على المنشأة أن تعرض النصيب الأساسى والمخفض للسهم فى الأرباح" حتى لو كانت المبالغ المعروضة سالبة (أى عندما يوجد نصيب للسهم فى الخسائر).

الإفصاح

٧٠- على المنشأة أن تفصح عما يلى:

(أ) المبالغ المستخدمة كبسط فى معادلة حساب النصيب الأساسى والمخفض للسهم فى الأرباح وكذلك التسوية التى تربط تلك المبالغ بأرباح أو خسائر الفترة المنسوبة للمنشأة الأم على أن تتضمن تلك التسوية التأثير الفردى لكل فئة من فئات الأدوات المالية التى تؤثر على نصيب السهم فى الأرباح^٩.

(ب) المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المستخدمة كمقام فى معادلة حساب النصيب الأساسى والمخفض للسهم فى الأرباح وكذلك التسوية بين تلك المقامات وبعضها البعض على أن تتضمن تلك التسوية التأثير الفردى لكل فئة من فئات الأدوات التى تؤثر على نصيب السهم فى الأرباح^٩.

(ج) أى أدوات (بما فى ذلك الأسهم المشروطة القابلة للإصدار) التى من المحتمل أن تودى إلى تخفيض "النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح" فى المستقبل وعلى الرغم من ذلك لم تدخل فى حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" بسبب كونها مضادة للتخفيض فى الفترة (الفترة) المعروضة.

(د) شرح لما يحدث من معاملات على الأسهم العادية أو معاملات على الأسهم العادية المحتملة (بخلاف تلك المعاملات التى يتم المحاسبة عليها وفقاً للفقرة "٦٤") بعد تاريخ انتهاء الفترة المالية والتى كانت ستؤثر تأثيراً جوهرياً على عدد الأسهم العادية أو عدد الأسهم العادية المحتملة القائمة فى نهاية الفترة لو كانت تلك المعاملات قد حدثت قبل تاريخ انتهاء الفترة المالية.

^٩ أى مدى تأثر "نصيب السهم فى الأرباح" من كل نوع من تلك الأدوات على حده.

- ٧١- ومن أمثلة المعاملات الواردة فى الفقرة "٧٠د" ما يلى:
- (أ) إصدار أسهم بمقابل نقدى.
- و (ب) إصدار أسهم عندما يستخدم مقابل إصدارها فى سداد دين أو سداد أسهم ممتازة قائمة فى تاريخ نهاية الفترة المالية.
- و (ج) استرداد أسهم عادية قائمة.
- و (د) تحويل أو ممارسة أسهم عادية محتملة قائمة فى تاريخ نهاية الفترة المالية إلى أسهم عادية.
- و(هـ) إصدار خيارات أو ضمانات حقوق أو أدوات قابلة للتحويل.
- و(و) تحقق شروط من شأنها أن تؤدى إلى إصدار أسهم مشروطة قابلة للإصدار.

ولا يتم تعديل مبالغ "نصيب السهم فى الأرباح" بأثر تلك المعاملات التى تحدث بعد نهاية الفترة المالية نظراً لأن تلك الأنواع من المعاملات لا تؤثر على مبلغ رأس المال المستخدم فى توليد أرباح أو خسائر الفترة.

- ٧٢- قد تشمل الأدوات المالية والعقود الأخرى المولدة لأسهم عادية محتملة على شروط وأحكام تؤثر على قياس النصيب الأساسى والمخفض للسهم فى الأرباح. وقد تحدد تلك الشروط والأحكام ما إذا كانت أى من الأسهم العادية المحتملة هى أسهم مؤدية للتخفيض - وإذا كانت كذلك فإنها تحدد تأثير تلك الأسهم المؤدية للتخفيض على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة وأية تعديلات مترتبة عنها على مبالغ الأرباح أو الخسائر المنسوبة لملاك الأسهم العادية. ويشجع هذا المعيار الإفصاح عن شروط وأحكام تلك الأدوات المالية والعقود الأخرى ما لم يكن ذلك الإفصاح مطلوباً وفقاً لمعايير أخرى من معايير المحاسبة المصرية (راجع معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٠) "الأدوات المالية: الإفصاح").

- ٧٣- إذا قامت منشأة - بالإضافة إلى إفصاحها عن النصيب الأساسى والمخفض للسهم فى الأرباح - بالإفصاح عن مبالغ تمثل نصيب السهم من أحد المكونات التى تظهر بقائمة منفصلة للدخل بخلاف ما يقتضيه هذا المعيار ، فينبغى أن يتم احتساب تلك المبالغ باستخدام المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المحدد وفقاً لهذا المعيار. وينبغى الإفصاح عن النصيب الأساسى والمخفض للسهم من المبالغ المتعلقة بذلك المكون بنفس القدر من الأهمية وعرضها ضمن الإفصاحات المتممة للقوائم المالية. وعلى المنشأة أن توضح الأساس الذى تحدد (تحددت) بناء عليه قيمة (قيم) البسط وما إذا كانت مبالغ نصيب السهم معروضة قبل أو بعد خصم الضريبة. وإذا استخدم أحد المكونات الذى لا يظهر كبند مستقل فى قائمة الدخل تلك فينبغى على المنشأة أن تعرض تسوية بين المكون المستخدم وبند معروض فى قائمة الدخل المنفصلة المشار إليها فى الفقرة "٧٣أ" أدناه.

- ٧٣-أ- تنطبق الفقرة "٧٣" على المنشأة التى تقوم - بالإضافة إلى إفصاحها عن النصيب الأساسى والمخفض للسهم فى الأرباح - بالإفصاح عن مبالغ تمثل نصيب السهم من أحد المكونات الذى يظهر بقائمة الدخل.

ملحق (أ) إرشادات التطبيق

يرافق هذا الملحق معيار المحاسبة المصري رقم (٢٢) ويعتبر جزءاً لا يتجزأ منه

الأرباح أو الخسائر المنسوبة للشركة الأم
أ ١- لأغراض حساب "نصيب السهم في الأرباح" بناء على القوائم المالية المجمعة فإن الأرباح أو الخسائر المنسوبة للمنشأة الأم تشير إلى الأرباح أو الخسائر المنسوبة للمنشأة التي تقوم بالتجميع وذلك بعد إجراء التسويات المتعلقة بحقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة.

الإصدارات ذات الحقوق (الحقوق في الاكتتاب) Rights Issues^{١٠}
أ ٢- لا ينتج عادة عن إصدار أسهم عادية في توقيت ممارسة أو تحويل الأسهم العادية المحتملة عنصر منحة (أي Bonus Element) وذلك نظراً لأن الأسهم العادية المحتملة عادة ما تصدر كأسهم عادية بقيمة كاملة الأمر الذي ينتج عنه تغيير نسبي مكافئ في الموارد المتاحة للمنشأة^{١١}. ومع ذلك وفي حالة الإصدارات ذات الحقوق - فغالباً ما يكون سعر التنفيذ (أو الممارسة) أقل من القيمة العادلة للأسهم وبالتالي وكما ورد في الفقرة "٢٧ (ب)" فإن تلك الإصدارات ذات الحقوق تتضمن عنصر منحة Bonus Element.

وعندما يتم طرح تلك الإصدارات ذات الحقوق على كافة المساهمين الحاليين فإن عدد الأسهم العادية الواجب استخدامه في حساب النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح عن جميع الفترات التي تسبق إصدار الأسهم بموجب تلك الحقوق يكون هو عدد الأسهم العادية القائمة قبل الإصدار مضروباً في المعامل التالي:

القيمة العادلة للسهم قبل ممارسة الحقوق مباشرة

القيمة العادلة النظرية للسهم عند ممارسة الحقوق^{١٢}

ويتم حساب القيمة العادلة النظرية للسهم عند ممارسة الحقوق وذلك بإضافة إجمالي القيمة السوقية للأسهم القائمة قبل ممارسة الحقوق مباشرة إلى المقابل الذي سيتم تحصيله من ممارسة الحقوق مع قسمة الناتج على عدد الأسهم القائمة بعد ممارسة الحقوق. وفي حالة إذا ما كان من المقرر أن يتم التداول العام لتلك الحقوق (بين الجمهور) بشكل مستقل عن الأسهم قبل تاريخ ممارسة الحقوق - عندئذٍ تتحدد القيمة العادلة لأغراض هذا الحساب على أساس سعر الإقبال في آخر يوم يتم فيه تداول تلك الأسهم والحقوق معاً.

^{١٠} تعد الإصدارات ذات الحقوق (الحقوق في الاكتتاب) من الطرق الشائعة الاستخدام والتي تستطيع المنشآت عن طريقها الحصول على تمويل إضافي من أسواق رأس المال. وطبقاً لشروط مثل تلك الإصدارات يُمنح المساهمون الحق في اقتناء أسهم إضافية في رأس مال المنشأة طبقاً لنسب مساهماتهم الجارية - وعادة ما يتم طرح تلك الحقوق (في الأسهم) إما بسعر السوق الجارى أو بسعر يقل عن ذلك.

^{١١} عادة ما لا ينشأ عنصر منحة من افتراض تحويل أو ممارسة الأسهم العادية المحتملة عن طريق إصدار أسهم عادية في مقابلها وذلك نظراً لأن مبلغ المتحصلات المفترض أن تتسلمه المنشأة في تلك الحالة سيكون مساوياً لمتوسط سعر السوق للسهم العادي مضروباً في عدد الأسهم المفترض إصدارها إذا ما قرر حاملي تلك الأدوات تحويلها أو ممارستها. ذلك لأنه من المفترض أن تتجه المنشأة الرشيدة في تلك الحالة إلى شراء أسهمها العادية من السوق بدلاً من إصدار أسهم عادية جديدة حتى لا يحدث تأثير مؤدى للتخفيض على نصيب السهم من العوائد ولتحقق المنشأة هدفها بالحفاظ على الثبات النسبي في نصيب كل سهم إضافي من الموارد الإضافية المتاحة للمنشأة. إلا أن ذلك قد لا يتحقق إذا ما كانت شروط إصدار تلك الأدوات - بما فيها الإصدارات ذات الحقوق - تنطوي على حق حاملها في ممارسة أو تحويل الحقوق بسعر يقل عن متوسط سعر السوق للسهم.

^{١٢} يطلق على هذه القيمة مصطلح Theoretical ex-rights fair value per share وتشير إلى السعر النظري الذي من المتوقع أن يتداول به السهم العادي في السوق إذا ما أُصدِرَت الأسهم المتعلقة بإصدارات الحقوق ذات العلاقة (أي بعدما تكون الأسهم العادية المنصوص عليها بشروط إصدارات الحقوق تلك قد صدرت). أي لأغراض حساب القيمة العادلة للسهم قبل ممارسة الحقوق مباشرة والتي تدخل في كل من بسط ومقام المعادلة وهي تعبر عن القيمة العادلة للأسهم بما تشتمل عليه من بالحقوق المترتبة على الإصدارات (إصدارات الحقوق).

الرقم الحاكم Control Number

أ ٣- لتوضيح كيفية تطبيق فرضية "الرقم الحاكم" التي تم وصفها في الفقرات "٤٢" و "٤٣" - افترض أن الربح من العمليات المستمرة المنسوب للمنشأة الأم يبلغ ٤٨٠٠ جم وأن الخسارة من العمليات غير المستمرة المنسوبة للمنشأة الأم تبلغ ٧٢٠٠ جم وبالتالي تكون الخسارة الكلية المنسوبة للمنشأة الأم ٢٤٠٠ جم - وافترض أن المنشأة لديها عدد ٢٠٠٠ سهم عادى و ٤٠٠ سهم عادى محتمل قائم. بناء على تلك البيانات يكون النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح المنسوب للمنشأة الأم هو ٢,٤٠ جم بالنسبة لربح العمليات المستمرة و(٣,٦٠) جم بالنسبة لخسارة العمليات غير المستمرة و(١,٢٠) جم بالنسبة للخسارة الكلية. ويتم إدراج الأسهم العادية المحتملة وعددها ٤٠٠ سهم فى حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" وذلك لأن النصيب الناتج للسهم من أرباح العمليات المستمرة والبالغ قدره ٢ جم هو نصيب مخفض^{١٣} وعلى افتراض عدم وجود أى تأثير لتلك الأسهم العادية المحتملة ٤٠٠ سهم على بنود الأرباح أو الخسائر. ونظراً لأن الربح من العمليات المستمرة المنسوب للمنشأة الأم هو الرقم الحاكم - لذا تقوم المنشأة بإدراج هذه الأسهم العادية المحتملة ٤٠٠ سهم أيضاً فى حساب كافة مبالغ "نصيب السهم فى الأرباح الأخرى" حتى ولو كانت مبالغ "نصيب السهم فى الأرباح الأخرى" مضادة للتخفيض بالمقارنة بمبالغ "النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح" المناظرة لها ، أى حتى ولو كان النصيب الناتج للسهم فى خسارة العمليات غير المستمرة والبالغ قدره (٣) جم لكل سهم ومن الخسارة الكلية والبالغ قدره (١) جم لكل سهم يقل عن نظيره الأساسى لكل منها والبالغ قدره (٣,٦) جم و(١,٢) جم لكل سهم على التوالى^{١٤}.

متوسط سعر السوق للأسهم العادية

أ ٤- من أجل حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" يتم حساب متوسط سعر السوق للأسهم العادية المفترض إصدارها بناء على متوسط سعر السوق للأسهم العادية أثناء الفترة. وقد يكون من الممكن من الناحية النظرية إدراج كل معاملة سوقية تتم على الأسهم العادية لمنشأة عند تحديد متوسط سعر السوق ومع ذلك فعادةً ما يكون استخدام متوسط بسيط للأسعار الأسبوعية أو الشهرية كافياً من الناحية العملية.

أ ٥- بصفة عامة تُعد أسعار الإقفال السوقية كافيةً لحساب متوسط سعر السوق. ومع ذلك فعندما يحدث تذبذب سعري على نطاق واسع فإن استخدام متوسطٍ للأسعار العليا والدنيا عادةً ما ينتج عنه سعر معبر بدرجة أكبر. وتستخدم الطريقة "المتبعة فى حساب متوسط سعر السوق" بصفة مستمرة (أى تُطبَّق بثبات) إلا إذا أصبح ذلك المتوسط (لسعر السوق) غير معبر نتيجة لتغير فى الظروف. فعلى سبيل المثال قد تستخدم منشأة طريقة أسعار الإقفال السوقية لحساب متوسط سعر السوق لعدة سنوات تتسم بأسعار مستقرة نسبياً ثم تتحول إلى استخدام طريقة متوسط الأسعار العليا والدنيا عندما تبدأ الأسعار فى التذبذب بدرجة كبيرة بما يجعل أسعار الإقفال السوقية غير قادرة على توفير متوسط سعر معبر.

^{١٣} مقارنة بالنصيب الأساسى للسهم فى أرباح العمليات المستمرة المنسوبة لملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم وقدره ٢,٤ جم لكل سهم.

^{١٤} يحدث العكس فى حالة وجود أرباح من العمليات غير المستمرة أو أرباح كلية حيث يعد تأثير الأسهم العادية المحتملة فى تلك الحالات "مضاداً للتخفيض" عندما يكون نصيب السهم الناتج (من ممارسة أو تحويل تلك الأدوات) فى أرباح العمليات غير المستمرة وفى الأرباح الكلية لكل سهم يزيد عن النصيب الأساسى للسهم فى تلك الأرباح لكل سهم.

الخيارات Options والحقوق Warrants وما فى حكمهما

٦- إن خيارات أو حقوق شراء الأدوات القابلة للتحويل من المفترض أن تُمارس فى شراء تلك الأدوات كلما كان متوسط أسعار كلٍ من الأداة القابلة للتحويل والأسهم العادية التى يمكن الحصول عليها عند التحويل أعلى من سعر ممارسة الخيار أو الحق^{١٥} - ومع هذا فلا يُفترض ممارسة تلك الأدوات إلا إذا افترض أيضاً تحويل ما قد يكون قائماً من "أدوات مماثلة قابلة للتحويل" - إن وجدت^{١٦}.

٧- قد تسمح الخيارات أو الحقوق بطرح دين أو أدوات أخرى لمنشأة (أو لمنشأتها الأم أو لشركة تابعة) أو قد تستوجب ذلك الطرح كوسيلة للوفاء بكامل سعر الممارسة أو بجزء منه^{١٧}. وعند حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" فإن تلك الخيارات أو الحقوق يكون لها تأثير مخفض فى أي من الحالتين التاليتين:

(أ) إذا كان متوسط سعر السوق عن الفترة - للأسهم العادية ذات العلاقة - يتجاوز سعر الممارسة. أو (ب) إذا كان سعر البيع للأداة المطروحة للوفاء يقل عن السعر الذى يمكن أن تُطرح به تلك الأداة طبقاً لعقد الخيار أو الحق وكان الخصم الناتج يترتب عليه الوصول لسعر ممارسة فعال يقل عن سعر السوق للأسهم العادية التى يمكن الحصول عليها من ممارسة الخيار أو الحق. وعند حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" يفترض أن تلك الخيارات أو الحقوق قد مُورست كما يفترض أن الدين أو الأدوات الأخرى قد طُرحت. وإذا كان استخدام النقدية كوسيلة وفاء يحقق ميزة أكبر لحامل الخيار أو الحق وكان العقد يسمح باستخدام النقدية فى الوفاء ، عندئذ يفترض أن النقدية قد استُخدمت فى الوفاء بالعقد. ويُعدّل البسط وذلك برّد الفائدة على أى دين افترض طرحه للوفاء بشروط العقد (وبعد خصم الضرائب المتعلقة بها).

^{١٥} ويرجع السبب فى ذلك إلى أنه من غير المفترض أن يكون حامل الخيار أو الحق غير رشيد فى قراراته - وبمعنى آخر فمن غير المنطقي أن يقوم حامل الخيار أو الحق بممارسة حقه فى شراء "الأداة القابلة للتحويل لأسهم عادية" ما لم يكن سعر الممارسة المتفق عليه لشراء تلك الأداة "القابلة للتحويل لأسهم عادية" يقل عن سعر شرائها السائد فى السوق وفى نفس الوقت يقل عن السعر السائد فى السوق لشراء الأسهم العادية التى يمكن له الحصول عليها لو ما قرر ممارسة حقه فى شراء تلك الأداة ثم تحويلها إلى أسهم عادية وإلا فما الذى يدفعه لممارسة حقه إذا كان سعر الممارسة الذى يتم على أساسه شراء الأداة القابلة للتحويل يزيد عن سعر شراء الأسهم العادية التى يمكن له الحصول عليها من تحويل تلك الأداة! فى مثل هذه الحالة يفترض أن يقوم حامل الخيار أو الحق بشراء الأسهم العادية مباشرة من السوق نظراً لأنها ستكون أقل تكلفة بالنسبة له مما لو قام بممارسة حقه فى شراء الأداة القابلة للتحويل بسعر يزيد عن المقابل الذى سيتحمله فى شراء الأسهم العادية (التى تتيح له الأداة الحصول عليها) حتى ولو كان تحويل تلك الأداة بعد ذلك لأسهم عادية يتم بدون تحمل مقابل إضافي.

^{١٦} وفى ظل الافتراض السابق المتعلق بسعر ممارسة الخيارات والحقوق لشراء أسهم عادية محتملة قابلة للتحويل - فإن انخفاض سعر شراء الأداة القابلة للتحويل فى حد ذاتها (أى سعر الممارسة) عن السعر السائد فى السوق لشراء الأسهم العادية التى يمكن الحصول عليها من تحويل الأداة - من المفترض أن يشجع حاملي الأدوات المماثلة القائمة (بخلاف الخيارات) والقابلة للتحويل لأسهم عادية على ممارسة حقوقهم فى تحويل تلك الأدوات - إن وجدت - إلى أسهم عادية طالما أن ذلك التحويل سيترتب عليه تحملهم لتكلفة أقل عما لو قاموا بشراء تلك الأسهم مباشرة من السوق - ولهذا يفترض أيضاً تحويل تلك الأدوات المماثلة إلى أسهم عادية.

^{١٧} إن المقصود فى هذه الفقرة من "طرح الدين أو الأدوات الأخرى للمنشأة كوسيلة للوفاء بكامل سعر الممارسة أو بجزء منه... الخ" هو أن بعض عقود الخيارات أو الحقوق التى تمنح حاملها الخيار أو الحق فى اقتناء أسهم عادية للمنشأة مقابل سعر متفق عليه (سعر الممارسة) قد تنص ضمن شروطها - على سبيل المثال - على السماح لحامل تلك الأدوات أو إلزامه بسداد سعر الممارسة أو جزء منه عن طريق تحمله لدين على المنشأة بدلاً من السداد النقدى. وبناءً على ذلك فإذا كان سعر البيع للدين المطروح (وسيلة الوفاء) يقل عن سعر الممارسة لشراء الأسهم العادية المحدد فى العقد - كما هو مشار إليه بالفقرة (ب)^٧ - يصبح الفرق بمثابة خصم ممنوح لحامل الخيار أو الحق وبالتالي يخفض من سعر الممارسة الأصلي ويحوّله إلى سعر ممارسة فعال وهو الذى يجب مقارنته بسعر السوق للأسهم العادية لأغراض الحكم على ما إذا كانت تلك الخيارات أو الحقوق ذات تأثير مخفض.

أ ٨- وتسرى نفس المعالجة على الأسهم الممتازة التي تحكمها شروط مماثلة أو على الأدوات الأخرى التي تتضمن خيارات تحويل تسمح للمستثمر بالسداد النقدي مقابل الحصول على معدل تحويل أفضل.

أ ٩- قد تتطلب الشروط المُحدِدة لبعض الخيارات أو الحقوق استخدام المتحصلات المستلمة من ممارسة تلك الأدوات في سداد دين أو أدوات أخرى على المنشأة (أو على منشأتها الأم أو شركة تابعة). وعند حساب "النصيب المخفض للسهم في الأرباح" يُفترض أن تلك الخيارات أو الحقوق قد تم ممارستها كما يُفترض أن المتحصلات قد تم استخدامها في شراء الدين بمتوسط سعره السوقى بدلاً من استخدامها في شراء أسهم عادية. إلا أن زيادة المتحصلات المستلمة من الممارسة المفترضة للخيارات أو الحقوق عن المبلغ المستخدم في الشراء المفترض للدين تؤخذ في الاعتبار وذلك عند حساب النصيب المخفض للسهم في الأرباح (أى يفترض استخدام فائض المتحصلات في شراء أسهم عادية). ويُعدّل البسط وذلك برّد الفائدة على أى دين افترض شرائه (وبعد خصم الضرائب المتعلقة بها).

خيارات البيع المحررة Written Put Options

١٠أ - لتوضيح كيفية تطبيق الفقرة "٦٣" - افترض أن خيارات البيع القائمة والمحررة من قبل المنشأة على أسهمها العادية يبلغ عددها ١٢٠ خيار ببيع بسعر ممارسة قدره ٣٥ وأن متوسط سعر السوق لأسهمها العادية عن الفترة هو ٢٨. عند حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" تفترض المنشأة أنها قد أصدرت فى بداية الفترة عدد ١٥٠ سهم عادى بسعر ٢٨ لكل سهم وذلك للوفاء بالتزاماتها المرتبطة بخيارات البيع البالغ قدرها ٤٢٠٠. لذا فعند حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" يُضاف إلى المقام عدد ٣٠ سهم عادى إضافى يمثل الفرق بين الأسهم العادية المصدرة وعددها ١٥٠ سهم، والأسهم العادية المستلمة من الوفاء بخيارات البيع وعددها ١٢٠ سهم.

أدوات الشركات التابعة أو المشروعات المشتركة أو الشركات الشقيقة

١١أ - بالنسبة للأسهم العادية المحتملة لشركة تابعة أو مشروع مشترك أو شركة شقيقة والقبالة للتحويل إما إلى أسهم عادية فى الشركة التابعة أو المشروع المشترك أو الشركة الشقيقة، أو إلى أسهم عادية فى المنشأة الأم أو صاحب الحصة فى المشروع المشترك أو المستثمر فى الشركة الشقيقة (المنشأة التى تعرض قوائمها المالية)^{١٨} فيراعى أن تدخل تلك الأسهم العادية المحتملة فى حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" على النحو التالى:

(أ) تدرج الأدوات المصدرة بمعرفة شركة تابعة أو مشروع مشترك أو شركة شقيقة - والتى تخول لحاملها الحق فى الحصول على أسهم عادية فى الشركة التابعة أو المشروع المشترك أو الشركة الشقيقة - وذلك عند حساب بيانات "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" للشركة التابعة أو المشروع المشترك أو الشركة الشقيقة. وتدرج بعد ذلك تلك الأنصبة للسهم فى الأرباح فى حساب "نصيب السهم فى الأرباح" للمنشأة التى تعرض قوائمها المالية وذلك بناء على ما تحتفظ به هذه المنشأة من أدوات فى الشركة التابعة أو المشروع المشترك أو الشركة الشقيقة.

(ب) أما بالنسبة للأدوات المصدرة بمعرفة شركة تابعة أو مشروع مشترك أو شركة شقيقة - والقبالة للتحويل إلى أسهم عادية فى رأس مال المنشأة التى تعرض قوائمها المالية - فتدخل ضمن أسهمها العادية المحتملة بغرض حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" لهذه المنشأة. وتعامل بنفس الأسلوب عقود الخيارات أو الحقوق التى تصدرها شركة تابعة أو مشروع مشترك أو شركة شقيقة - والتى تخول لحاملها الحق فى شراء أسهم عادية فى رأس مال المنشأة التى تعرض قوائمها المالية - حيث تدخل ضمن أسهمها العادية المحتملة عند حساب البيانات المجمعة لهذه المنشأة عن "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح".

١٢أ - لأغراض تحديد مدى تأثر "نصيب السهم فى الأرباح" - للمنشأة التى تعرض قوائمها المالية - بما تُصدره تلك المنشأة من أدوات قابلة للتحويل إلى أسهم عادية فى رأس مال شركة تابعة أو مشروع مشترك أو شركة شقيقة، عندئذ يفترض أن الأدوات المصدرة بمعرفة تلك المنشأة قد حُوِّلت وأن البسط (الأرباح أو الخسائر المنسوبة لملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم) قد أُجريت عليه التسويات

^{١٨} يقصد بالمنشأة التى تعرض قوائمها المالية الثلاثة أنواع الأخيرة من المنشآت وهى المنشأة الأم أو صاحب الحصة فى مشروع مشترك أو المستثمر فى شركة شقيقة.

اللازمة^{١٩} طبقاً للفقرة "٣٣". وبالإضافة إلى تلك التسويات تقوم المنشأة التي تعرض قوائمها المالية بتعديل البسط أيضاً بأى تغيير - فى الأرباح أو الخسائر المثبتة بمعرفتها (مثل الدخل من توزيعات أرباح الأسهم أو الدخل الناتج من تطبيق طريقة حقوق الملكية) - يكون مترتباً على الزيادة فى عدد الأسهم العادية القائمة للشركة التابعة أو المشروع المشترك أو الشركة الشقيقة نتيجة للتحويل المفترض لتلك الأدوات. ولا يتأثر المقام فى المعادلة المستخدمة فى حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" حيث لن يتغير عدد الأسهم العادية القائمة للمنشأة التي تعرض قوائمها المالية من التحويل المفترض لتلك الأدوات.

أدوات حقوق الملكية المشاركة والأسهم العادية المكونة من فئتين

١٣- تلتزم المنشآت المؤسسة فى جمهورية مصر العربية بتطبيق أحكام القوانين واللوائح المحلية السائدة المنظمة لأنواع إصدارات أدوات حقوق الملكية (مثل أسهم وحصص رأس المال المصدر وما فى حكمهما) والحقوق (بما فى ذلك حقوق المشاركة فى توزيعات الأرباح) والالتزامات للصيقة بتلك الأنواع. هذا وتتضمن حقوق ملكية بعض المنشآت - على خلاف ذلك - ما يلى:

أ- أدوات تشارك فى الأرباح (أى توزيعات الأرباح) مع الأسهم العادية وفقاً لمعادلة محددة مسبقاً (على سبيل المثال: مشاركة بنسبة اثنين لواحد) مع تحديد حد أقصى لتلك المشاركة فى بعض الأحيان (على سبيل المثال: حد أقصى للمشاركة لا يتجاوز مبلغ محدد لكل سهم).

ب- فئة من فئات الأسهم العادية ذات نسبة مشاركة فى الأرباح مغايرة لنسبة المشاركة المقررة لفئة أخرى ولكن دون أن يقترن ذلك بحقوق أسبقية أو أولوية تميز تلك الفئة.

١٤- من أجل حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" يُفترض تحويل الأدوات القابلة للتحويل لأسهم عادية من بين تلك الأدوات المذكورة فى الفقرة "١٣" إذا ما كانت ذات تأثير مؤدى للتخفيض. وفيما يتعلق بالأدوات غير القابلة للتحويل إلى فئة من فئات الأسهم العادية فإن أرباح أو خسائر الفترة تخصص بين الفئات المختلفة من الأسهم وأدوات حقوق الملكية المشاركة الأخرى وذلك وفقاً لحقوق كل منها فى التوزيعات أو حقوق المشاركة الأخرى لكل منها فى الأرباح غير الموزعة. ولحساب النصيب الأساسى والمخفض للسهم فى الأرباح:

أ- تُعدّل الأرباح أو الخسائر المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم (تُخصّص الأرباح وتُعلّى الخسائر^{٢٠}) بمبلغ التوزيعات المعلن عنها خلال الفترة لكل فئة من فئات

^{١٩} أى سُوى الأرباح أو الخسائر المنسوبة لملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم بأية توزيعات أو فوائد أو تغييرات أخرى تتعلق بالأسهم العادية المحتملة القابلة للتحويل والمصدرة بمعرفة تلك المنشأة والتي يتعين إجرائها نتيجة للافتراض بتحويل تلك الأسهم العادية المحتملة إلى أسهم عادية فى رأس مال شركة تابعة أو مشروع مشترك أو شركة شقيقة ضمن المجموعة وذلك وفقاً لما هو وارد تفصيلاً بالفقرة "٣٣" من صلب المعيار.

^{٢٠} توضح الفقرتان "١٣" و"١٤" كيفية تحديد "نصيب السهم فى الأرباح" لكل فئة من فئات الأسهم القائمة وذلك إذا ما كان رأس مال المنشأة يتكون من عدة فئات من بينها أدوات تتمتع بحق المشاركة فى الأرباح مع الأسهم العادية حيث تُعدّل مبالغ الأرباح أو الخسائر المنسوبة لملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم بالتوزيعات على الأدوات المشاركة فى الأرباح. ويتم ذلك التعديل بتخفيض أرباح أو زيادة خسائر الفترة بكل من: (أ) مبلغ التوزيعات المعلن عنها خلال الفترة و(ب) مبلغ التوزيعات التعاقدية والفوائد التعاقدية الواجب سدادها خلال الفترة لحاملي تلك الأدوات (سواء أكانت تمثل أسهماً ممتازة أو غير مجمعة الأرباح أو سندات مشاركة) وذلك للوصول إلى المبالغ غير الموزعة من الأرباح أو الخسائر والتي يشارك فيها حاملي تلك الأدوات مع ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم. وعلى الجانب الآخر فإن مثل هذه التوزيعات والفوائد تمثل حقوقاً لحاملي تلك الأدوات فى أرباح أو خسائر المنشأة الأم تسبق حقوق ملاك الأسهم العادية ومن ثم تصبح حقوق حاملي تلك الأدوات عبارة عن (١) مبلغ التوزيعات والفوائد التي يحق لهم الحصول عليها (قبل أى حقوق ملاك الأسهم العادية

الأسهم ، وبالمبلغ التعاقدى للتوزيعات (أو لفوائد السندات المشاركة) الذى يجب سداه عن الفترة (على سبيل المثال: فى حالة التوزيعات المجمعة غير المسددة).

ب- تُخصَّص الأرباح أو الخسائر المتبقية بين الأسهم العادية وأدوات حقوق الملكية المشاركة إلى الحد الذى تشارك فيه كل أداة فى الأرباح وكما لو كانت كافة أرباح أو خسائر الفترة قد تم توزيعها. ويتم تحديد إجمالي الأرباح أو الخسائر المخصصة لكل فئة من فئات أداة حقوق الملكية وذلك بتجميع المبلغ المخصص للتوزيعات مع المبلغ المخصص لخاصية المشاركة^{٢٠}.

ج- يتم قسمة إجمالي الأرباح أو الخسائر المخصصة لكل فئة من فئات أداة حقوق الملكية على عدد الأدوات القائمة التى خصصت لها الأرباح من أجل تحديد "نصيب السهم فى الأرباح" للأداة.

ولغرض حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" فإن كل الأسهم العادية المحتملة - التى افترض أنها قد أصدرت - تدخل ضمن الأسهم العادية القائمة.

الأسهم المسددة جزئياً

١٥- عندما تُصدَّر أسهم عادية ولا تكون قيمتها مسددة بالكامل، تعامل هذه الأسهم عند حساب "النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح" ككسر من السهم العادى وذلك فى حدود ما إذا كان لها الحق فى المشاركة فى التوزيعات خلال الفترة مقارنةً بسهم عادى مسدد قيمته بالكامل.

١٦- تُعامل هذه الأسهم "المسدد جزء من قيمتها" بنفس الطريقة التى تُعامل بها الخيارات أو الحقوق عند حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" وذلك إلى المدى الذى لا يكون فيه لتلك الأسهم الحق فى المشاركة فى التوزيعات خلال الفترة. ويُفترض أن الرصيد غير المسدد من قيمة تلك الأسهم يمثل متحصلات استخدمت فى شراء أسهم عادية^{٢١}. ويُعد عدد الأسهم الذى يدخل ضمن "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" هو الفرق بين عدد الأسهم المكتتب فيها وعدد الأسهم المفترض أن يتم شراؤها^{٢١}.

للمنشأة الأم فى أرباح أو خسائر الفترة) بالإضافة إلى (٢) ما يخصهم من المتبقى من الأرباح أو الخسائر المتاحة لملاك الأسهم العادية (بعد خصم تلك التوزيعات والفوائد) طبقاً لمعدل التوزيع المحدد.

^{٢١} يُنظر إلى الجزء غير المسدد من قيمة تلك النوعية من الأسهم بنفس الطريقة التى ينظر بها لسعر الممارسة للخيارات والحقوق. ومن الطبيعى أن يقل المبلغ غير المسدد من قيمة كل سهم من الأسهم المسددة جزئياً عن متوسط سعر السوق للسهم العادى المسدد بالكامل - لذا ففى هذه الحالة يُفترض أن حاملى الأسهم العادية المسددة جزئياً سيسعون إلى استكمال الجزء غير المسدد من قيمتها للتمتع بنصيب من الأرباح المتاحة لملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم والمسددة بالكامل. ومن ثم يفترض أيضاً أن تقوم المنشأة باستخدام تلك الحصيلة فى شراء أسهم عادية من أطراف أخرى على أساس متوسط سعر السوق للسهم العادى خلال الفترة وبالتالي ينشأ فرق بين (أ) عدد الأسهم التى يتعين على المنشأة أن تصدرها طبقاً لشروط الاكتتاب بافتراض قيام حاملى الأسهم العادية باستكمال المبالغ المستحقة عليهم و(ب) عدد الأسهم التى يفترض أن تقوم المنشأة بشراؤها من السوق لمقابلة الأسهم التى سيتم إصدارها - ويضاف هذا الفرق إلى عدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة عند حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح".

معيار المحاسبة المصري رقم (٢٢) نصيب السهم في الأرباح أمثلة توضيحية

ترافق هذه الأمثلة معيار المحاسبة المصري رقم (٢٢) ولكنها لا تمثل جزءاً منه

مثال ١ - الأسهم الممتازة ذات المعدلات المتزايدة

المرجع : الفقرات "١٢" و "١٥" من معيار المحاسبة المصري رقم (٢٢)
أصدرت المنشأة (د) أسهم ممتازة متراكمة العوائد غير قابلة للتحويل وغير قابلة للاسترداد من الفئة (أ) بقيمة أسمية ١٠٠ في ١ يناير ٢٠٠١ . وتستحق للأسهم الممتازة من الفئة (أ) كوبون توزيعات سنوى تراكمى قدره ٧ للسهم اعتباراً من ٢٠٠٤ .

وفي تاريخ الإصدار كان معدل العائد السنوى للتوزيعات (الكوبون) السائد بالسوق على الأسهم الممتازة من الفئة (أ) هو ٧% سنوياً. لذا فقد تكون المنشأة (د) قد توقعت أن تستلم متحصلات بمبلغ ١٠٠ جم تقريباً عن كل سهم ممتاز من أسهم الفئة (أ) لو أن معدل العائد السنوى على سهمها وقدره ٧ جم لكل سهم كان هو المعدل السارى في تاريخ الإصدار.

ومع ذلك ونتيجة لمراعاة شروط سداد العائد السنوى فقد تم إصدار الأسهم الممتازة من الفئة (أ) بقيمة ٨١,٦٣ جم لكل سهم - أى بخصم إصدار قدره ١٨,٣٧ جم للسهم الواحد. ويمكن التوصل إلى كيفية تحديد سعر الإصدار للسهم وذلك عن طريق حساب القيمة الحالية لمبلغ ١٠٠ جم مخصوماً بمعدل عائد سنوى ٧% على مدار فترة ثلاث سنوات.

ونظراً لأن تلك الأسهم مصنفة كأدوات حقوق ملكية - لذا يتم استهلاك خصم الإصدار الأسمى على الأرباح المحتجزة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ويتم معاملته كتوزيع على الأسهم الممتازة لأغراض حساب نصيب السهم في الأرباح. ومن أجل حساب "النصيب الأساسى للسهم في الأرباح" يتم خصم العائد الضمنى التالى لكل سهم ممتاز من الفئة (أ) لتحديد الأرباح أو الخسائر المنسوبة لملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم.

السنة	القيمة الدفترية	التوزيع الضمنى ١	القيمة الدفترية	التوزيعات
	للأسهم الممتازة		للأسهم الممتازة من	المدفوعة
	من الفئة أ		الفئة أ	
	في ١ يناير		في ٣١ ديسمبر ٢	
٢٠٠١	٨١,٦٣	٥,٧١	٨٧,٣٤	--
٢٠٠٢	٨٧,٣٤	٦,١٢	٩٣,٤٦	--
٢٠٠٣	٩٣,٤٦	٦,٥٤	١٠٠	--
بعد ذلك	١٠٠	٧	١٠٧	(٧)

^١ على أساس معدل عائد ٧%

^٢ تمثل القيمة الدفترية قبل سداد التوزيعات

مثال ٢- المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية

المرجع: الفقرات من "١٩" إلى "٢١" من معيار المحاسبة المصري رقم (٢٢)

الأسهم القائمة	أسهم الخزينة	الأسهم المصدرة	الرصيد في بداية السنة	التاريخ
١٧٠٠	٣٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	١ يناير ٢٠٠١
٢٥٠٠	-	٨٠٠	٢٥٠٠	٣١ مايو ٢٠٠١
٢٢٥٠	٢٥٠	-	٢٢٥٠	١ ديسمبر ٢٠٠١
٢٢٥٠	٥٥٠	٢٨٠٠	٢٨٠٠	٣١ ديسمبر ٢٠٠١

حساب المتوسط المرجح:

$$(١٧٠٠ * ١٢/٥) + (٢٥٠٠ * ١٢/٦) + (٢٢٥٠ * ١٢/١) = ٢١٤٦ \text{ سهم أو}$$

$$(١٧٠٠ * ١٢/١٢) + (٨٠٠ * ١٢/٧) - (٢٥٠٠ * ١٢/١) = ٢١٤٦ \text{ سهم}$$

مثال ٣- الإصدار المجاني

المرجع: الفقرات "٢٦" و"٢٧" (أ) و"٢٨" من معيار المحاسبة المصري رقم (٢٢)

١٨٠ جم	الربح المنسوب إلى ملاك الأسهم العادية في المنشأة الأم لعام ٢٠٠٠
٦٠٠ جم	الربح المنسوب إلى ملاك الأسهم العادية في المنشأة الأم لعام ٢٠٠١
٢٠٠ سهم	الأسهم العادية القائمة حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١
٢ سهم عادي لكل سهم عادي قائم في ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١ $٤٠٠ = ٢ \times ٢٠٠$	إصدار أسهم مجانية ١ أكتوبر ٢٠٠١
$١ = \frac{٦٠٠}{(٤٠٠+٢٠٠)}$ جم	النصيب الأساسي للسهم في الأرباح ٢٠٠١
$٠,٣٠ = \frac{١٨٠}{(٤٠٠+٢٠٠)}$ جم	النصيب الأساسي للسهم في الأرباح ٢٠٠٠

ولأن إصدار الأسهم المجانية كان بدون مقابل لذا يعامل ذلك الإصدار كما لو كان قد حدث قبل بداية ٢٠٠٠ (وهي أبعد فترة مقارنة يتم عرضها).

مثال ٤- إصدار ذأ حقوق (حقوق اكتتاب)

المرجع: الفقرات "٢٦" و "٢٧ب" من معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٢) والفقرة "٢أ" من الملحق (أ)

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
١ ٨٠٠ جم	١ ٥٠٠ جم	١ ١٠٠ جم	الربح المنسوب إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم
٥٠٠ سهم			الأسهم القائمة قبل الإصدار ذى الحقوق
سهم واحد جديد لكل ٥ أسهم قائمة (بإجمالى ١٠٠ سهم جديد) سعر الممارسة: ٥ جم تاريخ الإصدار ذى الحقوق ١ يناير ٢٠٠١ آخر تاريخ لممارسة الحقوق: ١ مارس ٢٠٠١			شروط الإصدار ذى الحقوق
١١ جم			سعر السوق للسهم العادى الواحد قبل ممارسة الحقوق مباشرة فى ١ مارس ٢٠٠١
٣١ ديسمبر			تاريخ القوائم المالية

حساب القيمة العادلة النظرية للسهم عند ممارسة الحقوق

القيمة العادلة لكافة الأسهم القائمة قبل ممارسة الحقوق + إجمالى المبلغ المستلم (المتحصلات) من ممارسة الحقوق

عدد الأسهم القائمة قبل ممارسة الحقوق مباشرة + عدد الأسهم المصدرة حال الممارسة

$$\frac{(١١ \text{ جم} \times ٥٠٠ \text{ سهم}) + (٥ \text{ جم} \times ١٠٠ \text{ سهم})}{٥٠٠ \text{ سهم} + ١٠٠ \text{ سهم}}$$

القيمة العادلة النظرية لكل سهم عند ممارسة الحقوق = ١٠ جم

حساب معامل التعديل

$$١,١ = \frac{١١ \text{ جم}}{١٠ \text{ جم}}$$

القيمة العادلة قبل ممارسة الحقوق مباشرة لكل سهم

قيمة العادلة النظرية عند ممارسة الحقوق لكل سهم

حساب النصيب الأساسي للسهم في الأرباح

$$\begin{array}{r} 2002 \\ \hline 2001 \\ \hline 2,2 \text{ جم} \end{array}$$

النصيب الأساسي
للسهم في الأرباح كما
سبق عرضه ٢٠٠٠
١١٠٠ جم / ٥٠٠ سهم

$$\begin{array}{r} 2 \\ \hline \hline \end{array}$$

النصيب الأساسي
للسهم في الأرباح لعام
٢٠٠٠ المعاد عرضه
بسبب الإصدار ذي
الحقوق
١١٠٠ جم
(٥٠٠ سهم X ١,١)

$$\begin{array}{r} 2,54 \text{ جم} \\ \hline \end{array}$$

النصيب الأساسي
للسهم في الأرباح لعام
٢٠٠١ بما في ذلك آثار
الإصدار ذي الحقوق
١٥٠٠ جم
+ (٥٠٠ سهم X ١,١ X ١٢/٢)
(٦٠٠ سهم X ١٢/١٠)

$$\begin{array}{r} 3 \text{ جم} \\ \hline \hline \end{array}$$

النصيب الأساسي
للسهم في الأرباح لعام
٢٠٠٢
١٨٠٠ جم / ٦٠٠

مثال ٥ - آثار خيارات الأسهم على النصيب المخفض للسهم في الأرباح
المرجع: الفقرات من "٤٥" إلى "٤٧" من معيار المحاسبة المصري رقم (٢٢)

الربح المنسوب إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم لعام ٢٠٠١	٢٠٠ ٠٠٠ جم
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال عام ٢٠٠١	٥٠٠ ٠٠٠ سهم
متوسط سعر السوق لسهم عادى واحد خلال العام	٢٠ جم
المتوسط المرجح لعدد الأسهم المتاحة بموجب الخيار خلال عام ٢٠٠١	١٠٠ ٠٠٠ سهم
سعر الممارسة للأسهم المتاحة بموجب الخيار خلال عام ٢٠٠١	١٥ جم

حساب نصيب السهم في الأرباح

الربح المنسوب إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم خلال عام ٢٠٠١	الأسهم	الأرباح	لكل سهم
٢٠٠ ٠٠٠ جم		٢٠٠ ٠٠٠ جم	
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال عام ٢٠٠١	٥٠٠ ٠٠٠ سهم		
النصيب الأساسى للسهم في الأرباح			٢,٤ جم
المتوسط المرجح لعدد الأسهم المتاحة بموجب الخيار	١٠٠ ٠٠٠		
المتوسط المرجح لعدد الأسهم التى كان يمكن لها أن تصدر بمتوسط سعر السوق: (١٠٠ ٠٠٠ سهم X ١٥ جم) ÷ ٢٠ جم	(٧٥ ٠٠٠)	(أ)	
نصيب السهم المخفض فى الأرباح	٥٢٥ ٠٠٠	٢٠٠ ٠٠٠ جم	٢,٢٩ جم

(أ) لم تظراً زيادة على الأرباح لأن إجمالي عدد الأسهم زاد فقط بقدر عدد الأسهم المفترض أن تكون قد أصدرت بدون مقابل وعددها يقدر بـ ٢٥ ٠٠٠ سهم (راجع الفقرة "٤٦ب" من المعيار).

مثال ٥ أ - تحديد سعر الممارسة لخيارات الأسهم الممنوحة للعاملين

١٠٠٠ خيار	المتوسط المرجح لعدد خيارات الأسهم غير المكتسبة بعد لكل موظف
١٢٠٠ جم	المتوسط المرجح للمبلغ الواجب الاعتراف به لكل موظف خلال الفترة المتبقية حتى تاريخ اكتسابه الحق في ممارسة خيارات الأسهم (وهي تلك الخيارات الممنوحة للعاملين عن الخدمات التي ينبغي عليهم تقديمها للمنشأة كمقابل لتلك الخيارات) والمحدد وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٩) "المدفوعات المبينة على أسهم"
١٥ جم	سعر الممارسة النقدي لخيارات الأسهم غير المكتسبة بعد (أ)

حساب سعر الممارسة المعدل

١٢٠٠ جم	القيمة العادلة للخدمات التي من المقرر تقديمها لاكتساب الخيارات لكل موظف:
١,٢٠ جم	القيمة العادلة للخدمات التي من المقرر تقديمها لاكتساب الخيارات لكل موظف - لكل خيار: (١,٠٠٠ ÷ ١٢٠٠ جم)
١٦,٢٠ جم	سعر الممارسة المعدل - هو إجمالي سعر الممارسة لخيارات الأسهم (١٥ جم) + (١,٢٠ جم)

(أ) يقصد بسعر الممارسة النقدي لخيارات الأسهم هو ذلك السعر الذي يتعين على حامل الخيار سداً نقداً كمقابل لاقتناء الأسهم (المقررة بموجب الخيار) وذلك حال ممارسته لذلك الخيار - فإذا كانت خيارات الأسهم ممنوحة للعاملين بالمنشأة وتشتترط لاكتساب الحق فيها قيام الموظف بالاستمرار في تأدية خدماته للمنشأة خلال فترة محددة متفق عليها عندئذٍ فإن تكلفة ممارسة الخيار من قبل الموظف تتعدى سعر الممارسة النقدي حيث يدخل في احتسابها أيضاً نصيب كل خيار من القيمة العادلة للخدمات التي يتعين على الموظف تقديمها للمنشأة خلال الفترة المتفق عليها (أي حتى يحل التاريخ الذي يكتسب فيه الموظف الحق في ممارسة تلك الخيارات).

مثال ٦ - السندات القابلة للتحويل *

المرجع: الفقرات "٣٣" و"٣٤" و"٣٦" و"٤٩" من معيار المحاسبة المصري رقم (٢٢)

الربح المنسوب إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم	١ ٠٠٤ جم
الأسهم العادية القائمة	١,٠٠٠
النصيب الأساسي للسهم في الأرباح	١,٠٠ جم
السندات القابلة للتحويل يتم تحويل كل مجموعة من ١٠ سندات إلى ٣ أسهم عادية	١٠٠
مصرف الفائدة عن السنة الحالية والمتعلق بمكون الالتزام من السندات القابلة للتحويل	١٠ جم
الضريبة الجارية والمؤجلة المتعلقة بذلك المصروف (الفائدة)	٤ جم

ملاحظة: يتضمن مصروف الفائدة استهلاك الخصم الناتج من الاعتراف الأولى بعنصر الالتزام (راجع معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) الأدوات المالية : العرض)

الربح "المعدل" المنسوب إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم (بعد رد مصروف الفائدة المتعلق بمكون الالتزام وخصم الضريبة المرتبطة بالمصروف)	١ ٠٠٤ جم + ١٠ جم - ٤ جم = ١٠٠
عدد الأسهم العادية التي تنشأ عن تحويل السندات	$(100 \div 10) \times 3 = 30$ سهم
عدد الأسهم العادية المستخدمة في احتساب النصيب المخفض للسهم في الأرباح	$1,000 + 30 = 1,030$ سهم
النصيب المخفض للسهم في الأرباح	$1010 \text{ جم} \div 1,030 \text{ سهم} = 0,98$

* لا يشرح هذا المثال الأسس التي تم بناءً عليها تصنيف مكونات الأدوات المالية القابلة للتحويل ما بين التزامات وحقوق ملكية أو أسس تصنيف الفائدة والتوزيعات المتعلقة بتلك الأدوات كمصروفات بقائمة الدخل أو ضمن حقوق الملكية طبقاً للمتطلبات الواردة بمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٥).

مثال ٧ - الأسهم المشروطة القابلة للإصدار

المرجع: الفقرات "١٩" و"٢٤" و"٣٦" و"٣٧" و"٤١-٤٣" و"٥٢" من معيار المحاسبة المصري رقم (٢٢)

الأسهم العادية القائمة خلال عام ٢٠٠١	١,٠٠٠,٠٠٠ سهم (ولم تكن هناك خيارات أو حقوق أو أدوات قابلة للتحويل قائمة خلال الفترة)
--------------------------------------	--

هذا وتنص إحدى الاتفاقيات التي أبرمت مؤخراً وتتعلق بمعاملة لتجميع الأعمال على إصدار أسهم عادية إضافية على أساس الشروط الواردة أدناه:

٥,٠٠٠ سهم عادى إضافى لكل منفذ جديد للبيع بالتجزئة يتم افتتاحه خلال عام ٢٠٠١
 ١,٠٠٠ سهم عادى إضافى لكل ١٠٠٠ جم من الأرباح المجمعة تزيد عن ٢٠٠٠ ٠٠٠ جم خلال العام المنتهى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠١

عدد منافذ البيع بالتجزئة التى تم افتتاحها خلال العام	منفذ واحد فى ١ مايو ٢٠٠١ منفذ واحد فى ١ سبتمبر ٢٠٠١
الأرباح المجمعة عن العام حتى تاريخ القوائم المالية والمنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم	- ١ ١٠٠ ٠٠٠ جم حتى ٣١ مارس ٢٠٠١ - ٢ ٣٠٠ ٠٠٠ جم حتى ٣٠ يونيو ٢٠٠١ - ١ ٩٠٠ ٠٠٠ جم حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١ (وتتضمن خسارة ناتجة من العمليات غير المستمرة بمبلغ ٤٥٠ ٠٠٠ جم) - ٢ ٩٠٠ ٠٠٠ جم حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠١

النصيب الأساسي للسهم في الأرباح				
الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	عام كامل
١ ١٠٠ ٠٠٠	١ ٢٠٠ ٠٠٠	(٤٠٠ ٠٠٠)	١ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٩٠٠ ٠٠٠
البسط (جنيه مصري ^٣)				
المقام:				
١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
الأسهم العادية القائمة				
-	٤٣,٣٣٣	٥٦,٦٦٧	١٠,٠٠٠	٦٥,٠٠٠
الأسهم المشروطة بافتتاح منافذ بيع بالتجزئة				
-	-	-	-	-
الأسهم المشروطة بتحقيق أرباح مجمعة تزيد عن الحد المتفق عليه ^٧				
١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٣,٣٣٣	١,٠٠٦,٦٦٧	١,٠١٠,٠٠٠	١,٠٠٥,٠٠٠
١,١٠	١,٢٠	(٠,٤٠)	٠,٩٩	٢,٨٩
مجموع الأسهم				
النصيب الأساسي للسهم في الأرباح (جم)				

^٣ الأرباح تظهر في كل فترة معروضة بصورة مستقلة (أي غير مجمعة) إلا فيما عدا العمود الأخير الذي يعبر عن عام كامل.

^٤ ٥,٠٠٠ سهم × ٣/٢ [لأن المنفذ الأول تم افتتاحه خلال الربع الثاني من العام وتحديداً في ١ مايو ٢٠٠١ - لذا يُرجح عدد الأسهم المصدرة والقائمة خلال هذه الفترة نتيجة لتحقق هذا الشرط على أساس شهرين هما مايو ويونيه من الثلاثة أشهر للربع الثاني]

^٥ ٥,٠٠٠ سهم + (٥,٠٠٠ سهم × ٣/١) [لأن المنفذ الثاني تم افتتاحه خلال الربع الثالث من العام وتحديداً في ١ سبتمبر ٢٠٠١ - لذا يكون المتوسط المرجح لعدد الأسهم المصدرة والقائمة خلال هذه الفترة نتيجة لتحقق هذا الشرط هو عن عبارة عن عدد الأسهم المرحلة من الربع الثاني والقائمة طوال مدة الثلاث أشهر من الربع الثالث بالإضافة للمتوسط المرجح لعدد الأسهم التي نشأت في شهر سبتمبر من الربع الثالث واستمرت قائمة لمدة شهر من الثلاثة أشهر لهذا الربع].

^٦ (٥,٠٠٠ سهم × ١٢/٨) + (٥,٠٠٠ سهم × ١٢/٤) - يتم حساب المتوسط المرجح عن عام كامل بنفس الأسلوب المتبع في الفترات الربع سنوية وبغض النظر عن المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة الذي تم حسابه في كل ربع نتيجة تحقق هذا الشرط.

^٧ لا يؤثر شرط الأرباح المجمعة على "النصيب الأساسي للسهم في الأرباح" لأنه لن يتوافر يقين على تحقق ذلك الشرط قبل أن تحل نهاية الفترة المشروطة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١. ويتم تجاهل الأثر عند حساب "نصيب السهم في الأرباح" عن الربع الرابع وعن السنة الكاملة لأن المنشأة لن يتوافر لها يقين من تحقق هذا الشرط إلا بنهاية آخر يوم من الفترة المشروطة (وهو ٣١ ديسمبر ٢٠٠١).

النصيب المخفض للسهم في الأرباح

البسط (جنيه مصري) المقام:	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	عام كامل
١١٠٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠٠	(٤٠٠٠٠٠٠)	١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠	٢٩٠٠٠٠٠٠
الأسهم العادية القائمة	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
الأسهم المشروطة	--	٥,٠٠٠	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠
بافتتاح منافذ بيع بالتجزئة ^٨	--	١٠٣٠٠,٠٠٠	١١--	١٢٩٠٠,٠٠٠	١٢٩٠٠,٠٠٠
الأسهم المشروطة بتحقق أرباح مجمعة تزيد عن الحد المتفق عليه	٩--	١٠٣٠٠,٠٠٠	١١--	١٢٩٠٠,٠٠٠	١٢٩٠٠,٠٠٠
مجموع الأسهم	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٣٠٥,٠٠٠	١,٠١٠,٠٠٠	١,٩١٠,٠٠٠	١,٩١٠,٠٠٠
النصيب المخفض للسهم في الأرباح (جنيه مصري)	١,١٠	٠,٩٢	(٠,٤٠)	٠,٥٢	١,٥٢

^٨ لأغراض حساب "النصيب المخفض للسهم في الأرباح" يفترض إن إصدار أسهم عادية من الأسهم العادية المشروطة القابلة للإصدار لن يتم إلا عندما يتحقق الشرط ذو العلاقة وهي في ذلك لا تختلف عن الطريقة التي ينظر بها لتلك الأسهم عند حساب "النصيب الأساسي للسهم في الأرباح" إلا من حيث الفترة التي تستخدم في التوزيع حيث تدخل تلك الأسهم - بغرض حساب "النصيب المخفض للسهم في الأرباح" - ضمن المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة التي يتحقق بها الشرط وذلك اعتباراً من بداية الفترة التي يتحقق خلالها ذلك الشرط إلا لو كانت الاتفاقية المشروطة قد أبرمت في تاريخ لاحق لبداية الفترة التي تحقق خلالها بها الشرط وعندئذ فإن تلك الأسهم تدخل ضمن المتوسط المرجح من تاريخ إبرام الاتفاقية (راجع الفقرة "٥٢" من المعيار).

^٩ لم تُحقق الشركة (أ) أرباحاً مجمعة من بداية العام حتى ٣١ مارس ٢٠٠١ تزيد عن مبلغ الـ ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ جم المتفق عليها - ولا يسمح هذا المعيار بتقدير المستويات المستقبلية للأرباح وبالتالي فلا يسمح بإدخال مثل تلك الأسهم المحتملة (المتعلقة بشروط تنطوي على تحقق مستوى محدد للأرباح في المستقبل) ضمن المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة المستخدمة في حساب "النصيب المخفض للسهم في الأرباح" إلا إذا كانت الأرباح الفعلية في نهاية كل فترة تقى بالشرط.

$$^{10} [(٢,٣٠٠,٠٠٠ \text{ جم} - ٢,٠٠٠,٠٠٠ \text{ جم}) \div ١,٠٠٠ \text{ جم}] \times ١,٠٠٠ \text{ سهم} = ٣٠٠,٠٠٠ \text{ سهم}$$

$$^{11} \text{أرباح العام حتى تاريخه تقل من } ٢,٠٠٠,٠٠٠ \text{ جم}$$

$$^{12} [(٢,٩٠٠,٠٠٠ \text{ جم} - ٢,٠٠٠,٠٠٠ \text{ جم}) \div ١,٠٠٠ \text{ جم}] \times ١,٠٠٠ \text{ سهم} = ٩٠٠,٠٠٠ \text{ سهم}$$

^{١٣} نظراً لأن الخسارة خلال الربع الثالث من العام كانت نتيجة للخسارة من العمليات غير المستمرة - لذا لا تنطبق هنا أحكام "التأثير المؤدى للتخفيض" حيث أن الرقم الحاكم ذو إشارة موجبة (أي أن الأرباح أو الخسائر الناتجة من العمليات المستمرة والمنسوبة إلى ملاك المنشأة الأم تُظهر أرباحاً وذلك إذا ما تم تحييد الخسائر الناتجة من العمليات غير المستمرة). ولذلك يدرج أثر الأسهم العادية المحتملة في حساب "النصيب المخفض للسهم في الأرباح".

مثال ٨ - السندات القابلة للتحويل التي يمكن تسويتها إما في صورة أسهم أو نقداً حسب اختيار الجهة المصدرة

المرجع: الفقرات "٣١-٣٣" و"٣٦" و"٥٨" و"٥٩" من معيار المحاسبة المصري رقم (٢٢)

قامت منشأة في بداية السنة الأولى بإصدار عدد ٢,٠٠٠ سند قابل للتحويل علماً بأن هذه السندات والتي تبلغ مدة استحقاقها ٣ سنوات أصدرت بالقيمة الاسمية وقدرها ١ ٠٠٠ جم للسند الواحد ويترتب على إصدارها إجمالي متحصلات بمبلغ ٢ ٠٠٠ ٠٠٠ جم. ويستحق سداد فائدة سنوية على تلك السندات في نهاية كل سنة وذلك بمعدل فائدة سنوى قدره ٦% محسوباً على القيمة الاسمية للسندات. ويمكن تحويل كل سند - في أى وقت إلى أن يحل تاريخ الاستحقاق - إلى عدد ٢٥٠ سهم عادى. وللمنشأة الخيار في تسوية أصل مبلغ السندات القابلة للتحويل إما في صورة أسهم عادية أو نقداً.

وفي تاريخ إصدار السندات كان معدل الفائدة السائد فى السوق لدين مماثل بدون خيار للتحويل هو ٩% بينما كان سعر السوق للسهم العادى الواحد هو ٣ جنيه مصرى. وفيما يلى بعض البيانات عن الأسهم العادية القائمة والسندات المصدرة - ويتجاهل هذا المثال تأثير ضريبة الدخل.

الربح المنسوب إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم عن عام	١ ٠٠٠ ٠٠٠ جم
الأسهم العادية القائمة	١,٢٠٠,٠٠٠ سهم
السندات القابلة للتحويل القائمة	٢,٠٠٠ سند
تخصيص مقابل إصدار السندات بين:	
مكون الالتزام	١ ٨٤٨ ١٢٢ جم (١)
مكون حقوق الملكية	١٥١ ٨٧٨ جم (٢)
	<hr/>
	٢ ٠٠٠ ٠٠ جم

(١) يمثل هذا المبلغ القيمة الحالية لأصل السندات البالغ قدره ٢ مليون جنيه مصرى والمستحق السداد في نهاية الثلاث سنوات بالإضافة للقيمة الحالية لفائدة سنوية قدرها ١٢٠ ٠٠٠ جنيه مصرى مستحقة السداد في نهاية كل سنة من الثلاث سنوات وباستخدام معدل خصم سنوى قدره ٩%.

(٢) هذه السندات القابلة للتحويل إلى أسهم عادية تعد من الأدوات المركبة ويتم تحديد مكوناتها من التزام وحقوق ملكية وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) "الأدوات المالية: العرض". وطبقاً لمتطلبات ذلك المعيار يتم الاعتراف بهذه المبالغ باعتبارها تمثل القيمة الدفترية الأولية لمكوني الالتزام وحقوق الملكية - علماً بأن المبلغ المخصص على خيار التحويل (للمنشأة المصدرة) كمكون حقوق ملكية يعد بمثابة إضافة لحقوق الملكية ولا يتم تعديله لاحقاً.

النصيب الأساسي للسهم في الأرباح في السنة الأولى:

$$\frac{١ ٠٠٠ ٠٠٠ \text{ جم}}{١,٢٠٠,٠٠٠ \text{ سهم}} = ٠,٨٣ \text{ جم لكل سهم عادى}$$

النصيب المخفض للسهم في الأرباح في السنة الأولى:

يفترض أن المنشأة المصدرة ستقوم بتسوية العقد وذلك بإصدار أسهم عادية ولهذا يتم احتساب الأثر المؤدى للتخفيض وفقاً للفقرة "٥٩" من المعيار.

$$= \frac{١ ٠٠٠ ٠٠٠ \text{ جنيه مصرى} + ١٦٦ ٣٣١ \text{ جنيه مصرى}^{١٤}}{١,٢٠٠,٠٠٠ \text{ سهم} + ٥٠٠,٠٠٠ \text{ سهم}} = ٠,٦٩ \text{ جم لكل سهم عادى}$$

^{١٤} يُعدّل الربح بتعليته بمبلغ الفائدة المتراكم وقدره ١٦٦ ٣٣١ جنيه مصرى والمحسوبة على القيمة الدفترية الأولية لمكون الالتزام نتيجة لمرور سنة زمنية - أى يتم رد مبلغ الفائدة الفعلية المستحقة على مكون الالتزام والمعترف بها كمصروف في الأرباح أو الخسائر خلال الفترة (١٨٤٨ ١٢٢ جنيه مصرى × ٩%).

^{١٥} ٥٠٠,٠٠٠ سهم عادى = ٢٥٠ سهم عادى × ٢,٠٠٠ سند قابل للتحويل

مثال ٩ - حساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم: تحديد الترتيب الذي تدخل على أساسه الأدوات ذات الأثر المؤدى للتخفيض فى المقام (١٦)

المرجع الأولى: الفقرة "٤٤" من معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٢)
المرجع الثانوى: الفقرات "١٠" و"١٢" و"١٩" و"٣١-٣٣" و"٣٦" و"٤١-٤٧" و"٤٩" و"٥٠"
من معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٢)

الأرباح	جنيه مصرى
الأرباح من العمليات المستمرة المنسوبة إلى المنشأة الأم	١٦,٤٠٠,٠٠٠
يخصم منها: التوزيعات على الأسهم الممتازة	(٦,٤٠٠,٠٠٠)
الأرباح من العمليات المستمرة المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم	١٠,٠٠٠,٠٠٠
الخسارة من العمليات غير المستمرة المنسوبة إلى المنشأة الأم	(٤,٠٠٠,٠٠٠)
الأرباح المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم	٦,٠٠٠,٠٠٠
الأسهم العادية القائمة	٢,٠٠٠,٠٠٠
متوسط سعر السوق للسهم العادى الواحد خلال السنة	٧٥,٠٠

الأسهم العادية المحتملة
الخيارات

١٠٠,٠٠٠ بسعر ممارسة قدره ٦٠ جم

٨٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة اسمية قدرها ١٠٠ جم وتستحق
كوبون مجمع الأرباح قدره ٨ جم لكل سهم. وكل سهم
ممتاز قابل للتحويل إلى عدد اثنين سهم عادى.

الأسهم الممتازة القابلة للتحويل

سندات قابلة للتحويل بمعدل عائد ٥%

تبلغ القيمة الاسمية للسندات ١٠٠ مليون جم وكل
١٠٠٠ سند منها قابل للتحويل إلى عدد ٢٠ سهم عادى.
ولا يوجد استهلاك لعلاوة أو خصم يؤثر فى تحديد
مصرف الفائدة

٤٠%

معدل الضريبة

^{١٦} لا يشرح هذا المثال الأسس التى تم بناءً عليها تصنيف مكونات الأدوات المالية القابلة للتحويل ما بين التزامات وحقوق ملكية أو أسس تصنيف الفائدة والتوزيعات المتعلقة بتلك الأدوات كمصرفات بقائمة الدخل أو ضمن حقوق الملكية طبقاً للمتطلبات الواردة بمعيار المحاسبة المصرى رقم (٢٥).

الزيادة فى الأرباح المنسوبة لملاك الأسهم العادية عند تحويل الأسهم العادية المحتملة

نوع الأسهم العادية المحتملة	كيفية الحساب	الزيادة فى الأرباح بالجـم	الزيادة فى عدد الأسهم العادية	الأرباح الإضافية على كل سهم إضافي بالجـم
الخيارات - الزيادة فى الأرباح - الأسهم الإضافية المصدرة بدون مقابل	$١٠٠,٠٠٠ \times (٦٠ \text{ جم} - ٧٥ \text{ جم}) \div ٧٥ \text{ جم}$	صفر -	- ٢٠,٠٠٠	- صفر
الأسهم الممتازة القابلة للتحويل - الزيادة فى الربح - الأسهم الإضافية	$٨٠٠,٠٠٠ \times ١٠٠ \times ٠,٠٨$	٦٤٠٠,٠٠٠ -	- ١,٦٠٠,٠٠٠	- ٤,٠٠ جم
السندات القابلة للتحويل بمعدل عائد ٥% - الزيادة فى الربح - الأسهم الإضافية	$٨٠٠,٠٠٠ \times ٢$ $١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ \times ٠,٠٥ \times (١-٠,٤٠)$ $٢٠ \times ١٠٠,٠٠٠$	٣٠٠٠,٠٠٠ -	- ٢,٠٠٠,٠٠٠	- ١,٥٠ جم

وبناء على النتائج التى تظهر بالجدول السابق يصبح الترتيب الذى ينبغى على أن تدرج على أساسه الأدوات ذات الأثر المؤدى للتخفيض فى مقام المعادلة على النحو التالى:-

١. الخيارات
٢. السندات القابلة للتحويل بمعدل عائد ٥%
٣. الأسهم الممتازة القابلة للتحويل

حساب النصيب المخفض للسهم فى الأرباح

الأرباح من العمليات المستمرة المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم (الرقم الحاكم) <u>جنيه مصرى</u>	الأسهم العادية لكل سهم	جنيه مصرى	
١٠.٠٠٠.٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠	كما هو معروض الخيارات
--	٢٠,٠٠٠		
١٠.٠٠٠.٠٠٠	٢,٠٢٠,٠٠٠	٤,٩٥	سندات قابلة للتحويل بمعدل عائد ٥%
٣.٠٠٠.٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠		
١٣.٠٠٠.٠٠٠	٤,٠٢٠,٠٠٠	٣,٢٣	ذو أثر مؤدى للتخفيض
٦.٤٠٠.٠٠٠	١,٦٠٠,٠٠٠		
١٩.٤٠٠.٠٠٠	٥,٦٢٠,٠٠٠	٣,٤٥	ذو أثر مضاد للتخفيض

ونظراً لأن النصيب المخفض للسهم فى الأرباح يتزايد مع دخول الأسهم الممتازة القابلة للتحويل فى الاعتبار (ارتفع من ٣,٢٣ جم إلى ٣,٤٥ جم) لذا تعد الأسهم الممتازة القابلة للتحويل ذات أثر مضاد للتخفيض ويتم تجاهلها عند حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح". ولذلك يكون النصيب المخفض للسهم فى الأرباح بالنسبة للأرباح من العمليات المستمرة هو ٣,٢٣ جم ويتم عرض كل من النصيب الأساسى والمخفض للسهم فى الأرباح كما يلى:

النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح (جنيه مصرى)	النصيب المخفض للسهم فى الأرباح (جنيه مصرى)	
٥,٠٠	٣,٢٣	الأرباح من العمليات المستمرة المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم
١٧ (٢,٠٠)	١٨ (٠,٩٩)	الخسارة من العمليات غير المستمرة المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم
١٩ ٣,٠٠	٢٠ ٢,٢٤	الأرباح المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم

$$١٧ \quad ٤.٠٠٠.٠٠٠ \div (٢,٠٠ \text{ جم}) = ٢,٠٠٠,٠٠٠$$

$$١٨ \quad ٤.٠٠٠.٠٠٠ \div (٠,٩٩ \text{ جم}) = ٤,٠٢٠,٠٠٠$$

$$١٩ \quad ٢,٠٠٠,٠٠٠ \div ٣,٠٠ \text{ جم} = ٦.٤٠٠.٠٠٠$$

$$٢٠ \quad ٦.٤٠٠.٠٠٠ + ٣.٠٠٠.٠٠٠ \text{ (جنيه مصرى)} \div ٤,٠٢٠,٠٠٠ = ٢,٢٤ \text{ جم}$$

مثال ١٠ - أدوات شركة تابعة: حساب النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح (*)
المرجع: الفقرات "٤٠" و"١١" و"١٢" من معيار المحاسبة المصري رقم (٢٢) والملحق (أ)

المنشأة الأم:	
الأرباح المنسوبة لملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم	١٢ ٠٠٠ جنيه مصرى (لا تتضمن أية عوائد من الشركة التابعة أو توزيعات أرباح أسهم مسددة من قبلها)
الأسهم العادية القائمة	١٠,٠٠٠
أدوات الشركة التابعة المملوكة للمنشأة الأم	٨٠٠ سهم عادى ٣٠ حق قابل للممارسة لشراء أسهم عادية فى الشركة التابعة ٣٠٠ سهم ممتاز قابل للتحويل
الشركة التابعة:	
الأرباح	٥ ٤٠٠ جنيه مصرى
الأسهم العادية القائمة	١,٠٠٠
الحقوق	١٥٠ حق قابل للممارسة لشراء أسهم عادية فى الشركة التابعة
سعر الممارسة	١٠ جنيه مصرى
متوسط سعر السوق للسهم العادى الواحد	٢٠ جنيه مصرى
الأسهم الممتازة القابلة للتحويل	٤٠٠ سهم كل منها قابل للتحويل إلى سهم عادى واحد
عائد التوزيعات على الأسهم الممتازة	١,٠٠٠ جنيه مصرى لكل سهم

* لا يشرح هذا المثال الأسس التى تم بناءً عليها تصنيف مكونات الأدوات المالية القابلة للتحويل ما بين التزامات وحقوق ملكية أو أسس تصنيف الفائدة والتوزيعات المتعلقة بتلك الأدوات كمصروفات بقائمة الدخل أو ضمن حقوق الملكية طبقاً للمتطلبات الواردة بمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٥).

لم تتم معاملات بين شركات المجموعة تستدعى القيام بإجراء قيود إلغاء أو تسويات إلا فيما يتعلق بتوزيعات الأرباح - كما تم إغفال ضريبة الدخل لأغراض هذا المثال.

نصيب السهم في الأرباح بالشركة التابعة

٤٠٠ جنيه مصري^{٢١} - ٤٠٠ جنيه مصري^{٢٢}

النصيب الأساسي للسهم في الأرباح هو ٥,٠٠ جنيه مصري تم حسابه كما يلي :-

$$\frac{400}{231,000} \times 400 = 692.8$$

النصيب المخفض للسهم في الأرباح هو ٣,٦٦ جنيه مصري تم حسابه كما يلي :-

نصيب السهم في الأرباح المجمعة

١٢٠٠٠ جنيه مصري^{٢٧} + ٤,٣٠٠ جنيه مصري^{٢٨}

النصيب الأساسي للسهم في الأرباح هو ١,٦٣ جم وتم حسابه كما يلي:-

$$\frac{12000 + 4300}{310,000} \times 12000 = 461$$

النصيب المخفض للسهم في الأرباح هو ١,٦١ جم وتم حسابه كما يلي:-

- ٢١ أرباح الشركة التابعة المنسوبة إلى ملاك أسهمها العادية
- ٢٢ لتوزيعات المدفوعة من الشركة التابعة على أسهمها الممتازة القابلة للتحويل والمبوبة كأدوات حقوق ملكية (حيث من المفترض أن تكون التوزيعات على أسهمها الممتازة المبوبة كالتزام قد خصمت على قائمة الدخل قبل الوصول إلى "الأرباح من العمليات المستمرة المنسوبة لملاك أسهمها العادية" والتي تظهر ضمن المعطيات).
- ٢٣ الأسهم العادية القائمة للشركة التابعة.
- ٢٤ تمثل أرباح الشركة التابعة المنسوبة إلى ملاك أسهمها العادية بعد تعليقاتها بالتوزيعات المدفوعة على أسهمها الممتازة القابلة للتحويل (رد التوزيعات التي سبق خصمها عند حساب النصيب الأساسي للسهم في الأرباح) بافتراض أن الأسهم الممتازة قد حولت إلى أسهم عادية وذلك من أجل حساب النصيب المخفض للسهم في الأرباح (أي ٥٠٠٠ جم + ٤٠٠ جم).
- ٢٥ عدد الأسهم الإضافية الناتجة من افتراض ممارسة الحقوق وتم حسابه كما يلي: [(٢٠ جم - ١٠ جم) ÷ ٢٠ جم] × ١٥٠ حق
- ٢٦ الأسهم العادية للشركة التابعة المفترض أن تكون قائمة من تحويل الأسهم الممتازة القابلة للتحويل إلى أسهم عادية - وتم حسابها كما يلي: ٤٠٠ سهم ممتاز قابل للتحويل × معامل التحويل "واحد صحيح"
- ٢٧ أرباح المنشأة الأم المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم
- ٢٨ جزء من أرباح الشركة التابعة التي ينبغي أن تدخل في حساب النصيب الأساسي للسهم في الأرباح المجمعة كما يلي: [(عدد الأسهم العادية التي تمتلكها المنشأة الأم في الشركة التابعة × النصيب الأساسي للسهم في الأرباح للشركة التابعة) + (عدد الأسهم الممتازة التي تمتلكها المنشأة الأم في الشركة التابعة × التوزيعات المدفوعة من الشركة التابعة على كل سهم من أسهمها الممتازة)] = (٨٠٠ سهم عادي × ٥ جم) + (٣٠٠ سهم ممتاز × ١ جم) = ٤٣٠٠ جم.
- ٢٩ الأسهم العادية القائمة للمنشأة الأم
- ٣٠ الحصة النسبية للمنشأة الأم من "النصيب المخفض لأسهم الشركة التابعة في الأرباح" والمنسوبة إلى الأسهم العادية القائمة للشركة التابعة - ويتم حسابها كما يلي: (٨٠٠ سهم عادي ÷ ١,٠٠٠ سهم عادي) × (١,٠٠٠ سهم عادي × ٣,٦٦ جم لكل سهم).
- ٣١ الحصة النسبية للمنشأة الأم من "النصيب المخفض لأسهم الشركة التابعة في الأرباح" والمنسوبة إلى الأسهم العادية الإضافية التي تنشأ بافتراض ممارسة الحقوق القائمة - ويتم حسابها كما يلي: (٣٠ حق ÷ ١٥٠ حق) × (٧٥ سهم عادي إضافي من ممارسة الحقوق × ٣,٦٦ جم لكل سهم).
- ٣٢ الحصة النسبية للمنشأة الأم من "النصيب المخفض لأسهم الشركة التابعة في الأرباح" والمنسوبة إلى الأسهم العادية الإضافية التي تنشأ بافتراض تحويل الأسهم الممتازة القابلة للتحويل - ويتم حسابها كما يلي: (٣٠٠ سهم ممتاز ÷ ٤٠٠ سهم ممتاز) × (٤٠٠ سهم عادي إضافي من تحويل الأسهم الممتازة × ٣,٦٦ جم لكل سهم).

مثال ١١ - أدوات حقوق الملكية المشاركة والأسهم العادية المكونة من فئتين (٣٣)
المرجع: الفقرتان "١٣أ" و "١٤أ" من الملحق (أ) لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٢)

الأرباح المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم	١٠٠.٠٠٠ جنيه مصري
الأسهم العادية القائمة	١٠,٠٠٠
الأسهم الممتازة غير القابلة للتحويل	٦,٠٠٠
الكوبون السنوي للتوزيعات غير المجمعة على الأسهم الممتازة (تتم قبل سداد	٥,٥٠٠ جنيه مصري لكل سهم
أى توزيعات على الأسهم العادية)	

تشارك الأسهم الممتازة مع الأسهم العادية فى أية أرباح إضافية بنسبة ٢٠:٨٠ وذلك بعد أن تكون الأسهم العادية قد حصلت على توزيعات أرباح بواقع ٢,١٠ جنيه مصري لكل سهم (وبمعنى آخر تُسدد توزيعات أرباح بواقع ٥,٥٠ جنيه مصري و ٢,١٠ جنيه مصري لكل سهم من الأسهم الممتازة والأسهم العادية على التوالى ثم تشارك الأسهم الممتازة فى أية توزيعات إضافية وذلك بأن يحصل كل سهم ممتاز على ¼ إجمالى المبلغ المدفوع لكل سهم من الأسهم العادية من تلك التوزيعات الإضافية).

التوزيعات المدفوعة على الأسهم الممتازة ٣٣.٠٠٠ جم (٥,٥٠ جنيه مصري لكل سهم × ٦,٠٠٠ سهم)
التوزيعات المدفوعة على الأسهم العادية ٢١.٠٠٠ جم (٢,١٠ جنيه مصري لكل سهم × ١٠,٠٠٠ سهم)

يتم حساب النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح على النحو التالى:

<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	الأرباح المنسوبة إلى ملاك الأسهم للمنشأة الأم
١٠٠.٠٠٠		يخصم منها التوزيعات المدفوعة على:
	٣٣.٠٠٠	الأسهم الممتازة
	٢١.٠٠٠	الأسهم العادية
		الأرباح غير الموزعة
(٥٤.٠٠٠)		
<u>٤٦.٠٠٠</u>		

تُخصص الأرباح غير الموزعة على الأسهم العادية والممتازة طبقاً لنصيب السهم الواحد لكل فئة من تلك الأرباح

يفترض أن المخصص من الأرباح المتبقية على كل سهم عادى = أ
ويفترض أن المخصص من الأرباح المتبقية على كل سهم ممتاز = ب. وحيث أن $\frac{1}{4} أ$ كما هو وارد ضمن المعطيات لذا يتم احتساب حصة الأسهم الممتازة والعادية فى التوزيعات الإضافية كما يلى:
$(أ \times ١٠,٠٠٠) + (\frac{٤}{١} \times أ \times ٦,٠٠٠) = ٤٦.٠٠٠$ جم
$٤٦.٠٠٠ = ١٠,٠٠٠ + ١٠,٠٠٠ \times \frac{٤}{١} أ$
$٤٦.٠٠٠ = ١٠,٠٠٠ + ٤٠,٠٠٠ أ$
$٤ = ١٠,٠٠٠ + ٤٠,٠٠٠ أ$ إذاً ب = ١ جنيه مصري

٣٣ لا يشرح هذا المثال الأسس التى تم بناء عليها تصنيف مكونات الأدوات المالية القابلة للتحويل ما بين التزامات وحقوق ملكية أو أسس تصنيف الفائدة والتوزيعات المتعلقة بتلك الأدوات كمصروفات بقائمة الدخل أو ضمن حقوق الملكية طبقاً للمتطلبات الواردة بمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٥).

نصيب السهم الأساسى فى الأرباح

أسهم عادية	أسهم ممتازة	أرباح موزعة
جم ٢,١٠	جم ٥,٥٠	أرباح غير موزعة
جم ٤,٠٠	جم ١,٠٠	المجموع
جم ٦,١٠	جم ٦,٥٠	

مثال ١٢ - حساب وعرض النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح (مثال شامل) ٣٤

يوضح هذا المثال كيفية حساب النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح الربع سنوية والسنوية لعام ٢٠٠١ للمنشأة (أ) وهي منشأة ذات هيكل رأسمال معقد. ويُعد مبلغ الربح أو الخسارة من العمليات المستمرة المنسوبة إلى المنشأة الأم هو الرقم الحاكم. وفيما يلي الحقائق الأخرى المفترضة:

متوسط سعر السوق للأسهم العادية: كانت متوسطات أسعار السوق للأسهم العادية لعام ٢٠٠١ كما يلي :-

الربع الأول ٤٠ جنيه مصرى

الربع الثانى ٦٠ جنيه مصرى

الربع الثالث ٦٧ جنيه مصرى

الربع الرابع ٦٧ جنيه مصرى

كما كان متوسط سعر السوق للأسهم العادية خلال الفترة من ١ يوليو إلى ١ سبتمبر ٢٠٠١ هو ٦٥ جنيه مصرى.

أسهم عادية: كان عدد الأسهم العادية القائمة في بداية عام ٢٠٠١ هو ٥,٠٠٠,٠٠٠ وفى ١ مارس ٢٠٠١ أصدر عدد ٢٠٠,٠٠٠ سهم عادى وحصلت قيمتهم نقداً.

سندات قابلة للتحويل: فى الربع الأخير من عام ٢٠٠٠ تم بيع سندات قابلة للتحويل بمبلغ ١٢ ٠٠٠ ٠٠٠ جم تمثل أصل الدين بسعر فائدة سنوى قدره ٥% وتستحق خلال ٢٠ عام وتم تحصيل قيمتها نقداً على أساس قيمة اسمية قدرها ١,٠٠٠ جنيه مصرى للسند. ويستحق سداد الفائدة فى أول نوفمبر وأول مايو من كل عام (أى يتم سدادها بواقع مرتين فى السنة). علماً بأن كل سند قيمته ١,٠٠٠ جنيه مصرى قابل للتحويل إلى ٤٠ سهم عادى. لم تحول أية سندات فى عام ٢٠٠٠ بينما تم تحويل كامل الإصدار فى ١ أبريل ٢٠٠١ نظراً لقيام المنشأة (أ) باستدعاء الإصدار من حملة السندات.

أسهم ممتازة قابلة للتحويل: فى الربع الثانى من عام ٢٠٠٠ تم إصدار عدد ٨٠٠,٠٠٠ سهم ممتاز قابل للتحويل مقابل أصول تم شرائها. ويستحق سداد كوبون ربع سنوى على كل سهم من الأسهم الممتازة القابلة للتحويل قدره ٠,٠٥ جم فى نهاية الفترة الربع سنوية وعلى أساس الأسهم القائمة فى ذلك التاريخ. ويعد كل سهم ممتاز قابلاً للتحويل إلى سهم عادى واحد ، وقد قام حاملى الأسهم الممتازة بتحويل عدد ٦٠٠,٠٠٠ سهم منها إلى أسهم عادية فى ١ يونيو ٢٠٠١.

الحقوق: فى ١ يناير ٢٠٠١ تم إصدار حقوق لشراء عدد ٦٠٠,٠٠٠ سهم عادى بسعر ممارسة قدره ٥٥ جنيه مصرى للسهم لمدة ٥ سنوات. وتم ممارسة كافة الحقوق القائمة فى أول سبتمبر ٢٠٠١.

الخيارات: فى ١ يوليو ٢٠٠١ تم إصدار خيارات لشراء عدد ١,٥٠٠,٠٠٠ سهم عادى بسعر ممارسة قدره ٧٥ جنيه مصرى للسهم لمدة ١٠ سنوات. ولم يتم ممارسة أية خيارات خلال عام ٢٠٠١ نظراً لأن سعر الممارسة للخيارات تجاوز سعر السوق للأسهم العادية.

٣٤ لا يشرح هذا المثال الأسس التى تم بناءً عليها تصنيف مكونات الأدوات المالية القابلة للتحويل ما بين التزامات وحقوق ملكية أو أسس تصنيف الفائدة والتوزيعات المتعلقة بتلك الأدوات كمصروفات بقائمة الدخل أو ضمن حقوق الملكية طبقاً للمتطلبات الواردة بـمعيار المحاسبة المصرى رقم (٢٥).

معدل الضريبة: كان سعر ضريبة الدخل عن عام ٢٠٠١ هو ٤٠%.

الأرباح (الخسائر) المنسوبة إلى المنشأة الأم	الأرباح (الخسائر) من العمليات المستمرة المنسوبة إلى المنشأة الأم ^{٣٥}	٢٠٠١
جنيه مصري	جنيه مصري	الربع الأول
٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	الربع الثاني
٦ ٥٠٠ ٠٠٠	٦ ٥٠٠ ٠٠٠	الربع الثالث
٣٦ (١ ٠٠٠ ٠٠٠)	١ ٠٠٠ ٠٠٠	الربع الرابع
(٧٠٠ ٠٠٠)	(٧٠٠ ٠٠٠)	عام كامل
٩ ٨٠٠ ٠٠٠	١١ ٨٠٠ ٠٠٠	

الربع الأول من ٢٠٠١

حساب النصيب الأساسي للسهم في الأرباح
الأرباح من العمليات المستمرة المنسوبة إلى المنشأة الأم
يخصم: توزيعات على الأسهم الممتازة
الأرباح المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم

<u>جنيه مصري</u>
٥ ٠٠٠ ٠٠٠
٣٧ (٤٠ ٠٠٠)
<u>٤ ٩٦٠ ٠٠٠</u>

التواريخ	الأسهم القائمة	الجزء من الفترة	المتوسط المرجح للأسهم
من ١ يناير حتى ٢٨ فبراير إصدار أسهم عادية في ١ مارس	٥,٠٠٠,٠٠٠ ٢٠٠,٠٠٠	٣/٢	٣,٣٣٣,٣٣٣
١ مارس - ٣١ مارس	٥,٢٠٠,٠٠٠	٣/١	١,٧٣٣,٣٣٣
المتوسط المرجح لعدد الأسهم النصيب الأساسي للسهم في الأرباح			<u>٥,٠٦٦,٦٦٦</u> <u>٠,٩٨ جم</u>

^{٣٥} يمثل هذا المبلغ الرقم الحاكم (قبل تعديله بالتوزيعات على الأسهم الممتازة)

^{٣٦} أسفر الربع الثالث من العام عن خسارة من العمليات غير المستمرة بمبلغ ٢ ٠٠٠ ٠٠٠ جم (بالصافي بعد خصم الضريبة)

^{٣٧} ٨٠٠,٠٠٠ سهم × ٠,٠٥ جم

حساب النصيب المخفض للسهم في الأرباح

٩٦٠.٠٠٠ جنيه مصري

الأرباح المنسوبة لملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم

يضاف: تأثير التحويلات المفترضة على الأرباح

٤٠.٠٠٠ جنيه مصري

التوزيعات على الأسهم الممتازة

٩٠.٠٠٠ جنيه مصري^١

الفائدة على السندات القابلة للتحويل (ذات معدل الفائدة

٥%)

تأثير التحويلات المفترضة

١٣٠.٠٠٠ جنيه مصري

٥٠٩٠.٠٠٠ جنيه مصري

الأرباح المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم (بما في ذلك أثر التحويلات

المفترضة)

٥,٠٦٦,٦٦٦

المتوسط المرجح لعدد الأسهم

يضاف: الزيادة في الأسهم من التحويلات المفترضة

الحقوق^(٢)

٣٨٨٠٠,٠٠٠

الأسهم الممتازة القابلة للتحويل

٣٩٤٨٠,٠٠٠

السندات القابلة للتحويل (ذات معدل الفائدة ٥%)

١,٢٨٠,٠٠٠

الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض

٦,٣٤٦,٦٦٦

المتوسط المرجح المعدل لعدد الأسهم

٠,٨٠ جم

النصيب المخفض للسهم في الأرباح

الربع الثاني من ٢٠٠١

حساب النصيب الأساسي للسهم في الأرباح

الأرباح من العمليات المستمرة المنسوبة إلى المنشأة الأم

يخصم: توزيعات على الأسهم الممتازة

الربح المنسوب إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم

جنيه مصري

٦٥٠٠.٠٠٠

٤٠ (١٠.٠٠٠)

٦٤٩٠.٠٠٠

^{٣٨} أفترض تحويل الأسهم الممتازة بالكامل وعددها ٨٠٠,٠٠٠ سهم إلى أسهم عادية خلال الربع الأول ولم يؤخذ في الاعتبار ما قام به بعض ملاك تلك الأسهم في ١ يونيو ٢٠٠١ (أي خلال الربع الثاني من العام) بتحويل ٦٠٠,٠٠٠ سهم ممتاز إلى ٦٠٠,٠٠٠ عادي.

^{٣٩} كل مجموعة سندات قيمتها الاسمية ١٠٠٠ جم قابلة للتحويل إلى ٤٠ سهم عادي [= (١٢٠٠٠٠٠٠ جم ÷ ١٠٠٠ جم) × ٤٠].

^{٤٠} تصرف التوزيعات للأسهم الممتازة في نهاية كل فترة ربع سنوية حسب عدد الأسهم القائم منها في ذلك التاريخ. ونظراً لأن الربع الثاني من العام شهد قيام حملة الأسهم الممتازة بتحويل ٦٠٠,٠٠٠ سهم ممتاز إلى أسهم عادية بتاريخ ١ يونيو ٢٠٠١ - لذا يصبح عدد الأسهم الممتازة القائمة اعتباراً من ١ يونيو ٢٠٠١ (لم يتغير عددها حتى ٣٠ يونيو ٢٠٠١) هو ٢٠٠,٠٠٠ تستحق صرف توزيعات عليها [٨٠٠,٠٠٠ سهم - ٦٠٠,٠٠٠ سهم) × ٠,٥ جنيه مصري].

التواريخ	الأسهم القائمة	الجزء من الفترة	المتوسط المرجح للأسهم
١ أبريل	٥,٢٠٠,٠٠٠		
تحويل السندات القابلة للتحويل (ذات معدل الفائدة ٥%) لأسهم عادية في ١ أبريل	٤٨٠,٠٠٠		
١ أبريل – ٣١ أبريل	٥,٦٨٠,٠٠٠	٣/٢	٣,٧٨٦,٦٦٧
تحويل الأسهم الممتازة في ١ يونيو	٦٠٠,٠٠٠		
١ يونيو – ٣٠ يونيو	٦,٢٨٠,٠٠٠	٣/١	٢,٠٩٣,٣٣٣
المتوسط المرجح لعدد الأسهم			٥,٨٨٠,٠٠٠
النصيب الأساسي للسهم في الأرباح			١,١٠ جم

حساب النصيب المخفض للسهم في الأرباح

الربح المنسوب إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم	٦ ٤٩٠ ٠٠٠ جم
يضاف: تأثير التحويلات المفترضة على الأرباح	
توزيعات على الأسهم الممتازة	١٠ ٠٠٠ جم ^{٤١}
تأثير التحويلات المفترضة	١٠ ٠٠٠
الأرباح المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم (بما في ذلك أثر التحويلات المفترضة)	٦ ٥٠٠ ٠٠٠ جم
المتوسط المرجح لعدد الأسهم	٥,٨٨٠,٠٠٠
يضاف: الزيادة في الأسهم من التحويلات المفترضة	٥٢ ٥٠٠,٠٠٠
الحقوق	٤٣ ٦٠٠,٠٠٠
الأسهم الممتازة القابلة للتحويل	٦٥٠,٠٠٠
الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض	٦,٥٣٠,٠٠٠
المتوسط المرجح المعدل لعدد الأسهم	١,٠٠ جم
النصيب المخفض للسهم في الأرباح	

^{٤١} ٢٠٠,٠٠٠ سهم × ٠,٠٥ جنيه مصرى

^{٤٢} يمكن ببساطة احتساب عدد الأسهم الإضافية الناشئة عن افتراض تحويل الحقوق إلى أسهم عادية بإحدى طريقتين وذلك بغرض الوصول إلى عدد الأسهم العادية الإضافية التي من المفترض أن يتم إصدارها دون أن يقابلها موارد إضافية للمنشأة. وتعتمد الطريقة الأولى على قسمة (١) الحصيلة من افتراض ممارسة الحقوق على (٢) متوسط سعر السوق للسهم العادى خلال الفترة ومقارنة الأسهم الناتجة مع إجمالي الأسهم المقرر إصدارها بموجب تلك الحقوق [= (٥٥ جم × ٦٠٠,٠٠٠ سهم) ÷ ٦٠ جم] = ٣٣,٠٠٠,٠٠٠ جم ÷ ٦٠ جم = ٥٥٠,٠٠٠ سهم تقابلها زيادة في موارد المنشأة، ٦٠٠,٠٠٠ سهم - ٥٥٠,٠٠٠ سهم = ٥٠,٠٠٠ سهم إضافي. وتعتمد الطريقة الثانية على التوصل إلى الميزة النسبية لسعر الممارسة لكل حق مقارنةً بمتوسط سعر السوق للسهم العادى خلال الفترة مع ترجيح الأسهم العادية المفترض إصدارها باستخدام الميزة النسبية لكل حق التي تم التوصل إليها (٦٠ جم - ٥٥ جم) ÷ ٦٠ جم] × ٦٠٠,٠٠٠ سهم = ٥٠,٠٠٠ سهم إضافي.

^{٤٣} تم احتساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية الإضافية الناشئة من افتراض تحويل الأسهم الممتازة إلى أسهم عادية وذلك بترجيح عدد الأسهم الممتازة القابلة للتحويل لأسهم عادية والقائمة خلال الفترة بذلك الجزء من الفترة التي ظل فيها عدد الأسهم الممتازة قائماً حتى حدث التغيير كما يلي:
(٨٠٠,٠٠٠ سهم × ٣/٢) + (٢٠٠,٠٠٠ سهم * ٣/١) = ٦٠٠,٠٠٠ سهم.

الربع الثالث من ٢٠٠١

جنيه مصرى
١ ٠٠٠ ٠٠٠
(١٠ ٠٠٠)
٩٩٠,٠٠٠
(٢ ٠٠٠ ٠٠٠)
(١,٠١٠,٠٠٠)

حساب النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح
الأرباح من العمليات المستمرة المنسوبة إلى المنشأة الأم
يخصم: التوزيعات على الأسهم الممتازة
الأرباح من العمليات المستمرة المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم
الخسارة من العمليات غير المستمرة المنسوبة إلى المنشأة الأم (بعد خصم الضرائب)
الخسائر المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم

التواريخ	الأسهم القائمة	الجزء من الفترة	المتوسط المرجح للأسهم
١ يوليو - ٣١ أغسطس	٦,٢٨٠,٠٠٠	٣/٢	٤,١٨٦,٦٦٧
ممارسة الحقوق فى ١ سبتمبر	٦٠٠,٠٠٠		
١ يوليو - ٣٠ سبتمبر	٦,٨٨٠,٠٠٠	٣/١	٢,٢٩٣,٣٣٣
المتوسط المرجح لعدد الأسهم			٦,٤٨٠,٠٠٠
النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح			
الأرباح من العمليات المستمرة			٠,١٥ جم
الخسارة من العمليات غير المستمرة			(٠,٣١) جم
الخسارة الكلية			(٠,١٦) جم

حساب النصيب المخفض للسهم فى الأرباح	الأرباح من العمليات المستمرة المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم
يضاف: تأثير التحويلات المفترضة على الأرباح	٩٩٠ ٠٠٠
توزيعات على الأسهم الممتازة	١٠ ٠٠٠ جنيه مصرى
تأثير التحويلات المفترضة	١٠ ٠٠٠ جنيه مصرى
الأرباح من العمليات المستمرة المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم (بما فى ذلك أثر التحويلات المفترضة)	١ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصرى
الخسارة من العمليات غير المستمرة المنسوبة إلى المنشأة الأم	(٢,٠٠٠,٠٠٠)
الخسارة المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم بما فيها أثر التحويلات المفترضة	(١,٠٠٠,٠٠٠)

٦,٤٨٠,٠٠٠

المتوسط المرجح لعدد الأسهم

يضاف: الزيادة فى الأسهم الناشئة من التحويلات
المفترضة

	٤٤٦١,٥٣٨
	٢٠٠,٠٠٠
	٢٦١,٥٣٨
	٦,٧٤١,٥٣٨
جم	٠,١٥
جم	(٠,٣٠)
جم	(٠,١٥)

الحقوق
الأسهم الممتازة القابلة للتحويل
الأسهم العادية المحتمل تراجع دخلها
المتوسط المرجح المعدل للأسهم
النصيب المخفض للسهم فى الأرباح
الأرباح من العمليات المستمرة
الخسارة من العمليات غير المستمرة
الخسارة الكلية

ملاحظة: تم إدراج الأسهم الإضافية الناشئة من التحويلات المفترضة فى احتساب مبالغ النصيب المخفض للسهم من العوائد سواء بالنسبة للخسارة من العمليات غير المستمرة أو بالنسبة للخسارة الكلية على الرغم من أنها ذات أثر مضاد للتخفيض. والسبب فى ذلك هو أن الرقم الحاكم (الأرباح من العمليات المستمرة المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم والمعدل بالتوزيعات على الأسهم الممتازة) كان موجباً (أى بسبب أنه كان ربحاً وليس خسارة).

الربع الرابع من ٢٠٠١

جنيه مصرى
(٧٠٠ ٠٠٠)
(١٠ ٠٠٠)
(٧١٠ ٠٠٠)

حساب النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح
الخسائر من العمليات المستمرة المنسوبة إلى المنشأة الأم
يضاف: التوزيعات على الأسهم الممتازة
الخسائر المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم

التواريخ	الأسهم القائمة	الجزء من الفترة	المتوسط المرجح للأسهم
١ أكتوبر - ٣١ ديسمبر	٦,٨٨٠,٠٠٠	٣/٣	٦,٨٨٠,٠٠٠
			٦,٨٨٠,٠٠٠
			جم (٠,١٠)

المتوسط المرجح لعدد الأسهم
النصيب الأساسى والمخفض للسهم فى الأرباح
الخسائر المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم

ملاحظة: لم يتم إدراج الأسهم الإضافية الناشئة من التحويلات المفترضة وذلك عند احتساب مبالغ النصيب المخفض للسهم من العوائد سواء بالنسبة للخسارة من العمليات غير المستمرة أو بالنسبة للخسارة الكلية. والسبب فى ذلك هو أن الرقم الحاكم (الخسائر من العمليات المستمرة المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم والمعدلة بالتوزيعات على الأسهم الممتازة) كان سالباً (أى بسبب أنه كان خسارة وليس ربحاً).

عام كامل ٢٠٠١

$$^{44} [(٦٥ \text{ جم} - ٥٥ \text{ جم}) \div ٦٥ \text{ جم}] \times ٦٠٠,٠٠٠ \text{ سهم} \times ٣/٢ = ٩٢,٣٠٨ \text{ سهم} \times ٣/٢ = ٦١,٥٣٨ \text{ سهم}$$

جنيه مصرى
١١ ٨٠٠ ٠٠٠
(٧٠ ٠٠٠) ٤٥
١١ ٧٣٠ ٠٠٠
(٢ ٠٠٠ ٠٠٠)
٩ ٧٣٠ ٠٠٠

حساب النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح
الأرباح من العمليات المستمرة المنسوبة إلى المنشأة الأم
يخصم: التوزيعات على الأسهم الممتازة
الأرباح من العمليات المستمرة المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم
الخسارة من العمليات غير المستمرة المنسوبة إلى الشركة الأم (بعد خصم
الضريبة)
الأرباح المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم

التواريخ	الأرباح القائمة	الجزء من الفترة	المتوسط المرجح للأسهم
١ يناير - ٢٨ فبراير	٥,٠٠٠,٠٠٠	١٢/٢	٨٣٣,٣٣٣
إصدار أسهم عادية فى ١ مارس	٢٠٠,٠٠٠		
١ مارس - ٣١ مارس	٥,٢٠٠,٠٠٠	١٢/١	٤٣٣,٣٣٣
تحويل السندات القابلة للتحويل (بمعدل فائدة ٥%) فى ١ أبريل	٤٨٠,٠٠٠		
١ أبريل - ٣١ مايو	٥,٦٨٠,٠٠٠	١٢/٢	٩٤٦,٦٦٧
تحويل الأسهم الممتازة فى ١ يونيو	٦٠٠,٠٠٠		
١ يونيه - ٣١ أغسطس	٦,٢٨٠,٠٠٠	١٢/٣	١,٥٧٠,٠٠٠
ممارسة الحقوق فى ١ سبتمبر	٦٠٠,٠٠٠		
١ سبتمبر - ٣١ ديسمبر	٦,٨٨٠,٠٠٠	١٢/٤	٢,٢٩٣,٣٣٤
المتوسط المرجح لعدد الأسهم النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح			٦,٠٧٦,٦٦٧
الأرباح من العمليات المستمرة الخسارة من العمليات غير المستمرة			١,٩٣ (٠,٣٣) جم
الأرباح الكلية			١,٦٠ جم

٤٥ نظراً لأن التوزيعات الربع سنوية على الأسهم الممتازة تستحق لحاملى الأسهم الممتازة القائمة فى نهاية كل ثلاثة أشهر (بغض النظر عن أن سدادها يتم فى نهاية كل ستة أشهر) لذا تم حساب التوزيعات على الأسهم الممتازة خلال العام الكامل كما يلى [توزيعات الربع الأول + توزيعات الربع الثانى + توزيعات الربع الثالث + توزيعات الربع الرابع = (٨٠٠,٠٠٠ × سهم ٠,٠٥ جم) + (٢٠٠,٠٠٠ × سهم ٠,٠٥ جم) + (٢٠٠,٠٠٠ × سهم ٠,٠٥ جم) + (٢٠٠,٠٠٠ × سهم ٠,٠٥ جم) = ٧٠ ٠٠٠ جم].

جم ١١ ٧٣٠ ٠٠٠	
	جم ٧٠ ٠٠٠
	جم ٤٦ ٩٠ ٠٠٠
جم ١٦٠ ٠٠٠	
جم ١١ ٨٩٠ ٠٠٠	
جم (٢ ٠٠٠ ٠٠٠)	
جم ٩ ٨٩٠ ٠٠٠	
٦,٠٧٦,٦٦٧	
	٤٧١٤,٨٨٠
	٤٨ ٤٥٠,٠٠٠
	٤٩ ١٢٠,٠٠٠
٥٨٤,٨٨٠	
٦,٦٦١,٥٤٧	
جم ١,٧٨	
جم (٠,٣٠)	
جم (١,٤٨)	

حساب النصيب المخفض للسهم في الأرباح
الأرباح من العمليات المستمرة المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم
 يضاف: تأثير التحويلات المفترضة على الأرباح
 التوزيعات على الأسهم الممتازة
 الفائدة على السندات القابلة للتحويل (٥%)
تأثير التحويلات المفترضة
 الأرباح من العمليات المستمرة المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم (بما في ذلك أثر التحويلات المفترضة)
 الخسارة من العمليات غير المستمرة المنسوبة إلى المنشأة الأم
 الأرباح المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم (بما فيها أثر متضمناً التحويلات المفترضة)
المتوسط المرجح لعدد الأسهم
 يضاف: الزيادة في الأسهم الناشئة عن التحويلات المفترضة
 الحقوق
 الأسهم الممتازة القابلة للتحويل
 سندات (٥%) القابلة للتحويل
الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض
 المتوسط المرجح المعدل لعدد الأسهم
النصيب المخفض للسهم في الأرباح
 الأرباح من العمليات المستمرة
 الخسارة من العمليات غير المستمرة
 الخسارة الكلية

$$٤٦ \quad (١٢,٠٠٠,٠٠٠ * ٥\%) / ٤ \text{ مخصصاً منها الضرائب بنسبة } ٤٠\%$$

٤٧ عند حساب الأسهم الإضافية الناشئة عن التحويل المفترض للحقوق خلال الفترة المنقضية من بداية العام حتى تاريخ التحويل الفعلي لها في ١ سبتمبر افتراض متوسط سعر سوق للسهم قدره ٥٧,١٢٥ جم خلال الفترة من ١ يناير حتى ١ سبتمبر. وبالتالي تم حساب عدد الأسهم الإضافية من التحويل الافتراضي لتلك الحقوق كما يلي: [(٥٧,١٢٥ جم - ٥٥ جم) ÷ ٥٧,١٢٥ جم] × ٦٠٠,٠٠٠ سهم = ٢٢,٣٢٠ سهم = ١٢/٨ × ١٤,٨٨٠ سهم.

٤٨ عدد الأسهم الإضافية الناشئة عن التحويل المفترض للأسهم الممتازة خلال الفترة المنقضية من بداية العام حتى تاريخ التحويل الفعلي لعدد ٦٠٠,٠٠٠ سهم منها في

$$١ \text{ يونيه} = (٨٠٠,٠٠٠ \text{ سهم} \times ١٢/٥) + (٢٠٠,٠٠٠ \text{ سهم} \times ١٢/٧)$$

٤٩ عدد الأسهم الإضافية الناشئة عن التحويل المفترض للسندات خلال الفترة المنقضية من بداية العام حتى تاريخ التحويل الفعلي لها في ١ أبريل = [(١٢ ٠٠٠ ٠٠٠ جم ÷ ١ ٠٠٠ جم) × ٤٠ سهم × ١٢/٣] = ٤٨٠,٠٠٠ سهم × ١٢/٣ = ١٢٠,٠٠٠ سهم.

يتضمن الجدول التالى البيانات الربع سنوية والسنوية للمنشأة الأم (أ) فيما يتعلق بنصيب السهم العادى فى الأرباح. ويهدف هذا الجدول إلى توضيح حقيقة أن مجموع مبالغ "نصيب السهم فى الأرباح" عن الفترات الربع سنوية الأربعة والواردة ببيانات المنشأة خلال تلك الفترات لن يتساوى بالضرورة مع "نصيب السهم فى الأرباح" عن العام الكامل والوارد ضمن البيانات السنوية للمنشأة. ومع هذا فإن المعيار لا يلزم المنشأة بالإفصاح عن هذه المعلومات.

الربع الأول جنيه مصرى	الربع الثانى جنيه مصرى	الربع الثالث جنيه مصرى	الربع الرابع جنيه مصرى	عام كامل جنيه مصرى	
٠,٩٨	١,١٠	٠,١٥	(٠,١٠)	١,٩٣	النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح
--	--	(٠,٣١)	--	(٠,٣٣)	الأرباح (الخسائر) من العمليات المستمرة
٠,٩٨	١,١٠	(٠,١٦)	(٠,١٠)	١,٦٠	الخسارة من العمليات غير المستمرة
٠,٩٨	١,١٠	(٠,١٦)	(٠,١٠)	١,٦٠	الأرباح (الخسائر)
٠,٨٠	١,٠٠	٠,١٥	(٠,١٠)	١,٧٨	النصيب المخفض للسهم فى الأرباح
--	--	(٠,٣٠)	--	(٠,٣٠)	الأرباح (الخسائر) من العمليات المستمرة
٠,٨٠	١,٠٠	(٠,١٥)	(٠,١٠)	١,٤٨	الخسارة من العمليات غير المستمرة
٠,٨٠	١,٠٠	(٠,١٥)	(٠,١٠)	١,٤٨	الأرباح (الخسائر)